الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

تفعيل أدوات السياسة المالية الإسلامية لعلاج أزمة الركود الاقتصادي في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب (ة):

- فيصلي أنفال
- دقيش حنان

تحت إشراف الأستاذ (ة):

أرزيوقات مولود

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم والقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ضياف علية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
نواري علاوة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
مولود أرزيوقات	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2021 / 2022.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

تفعيل أدوات السياسة المالية الإسلامية لعلاج أزمة الركود الاقتصادي في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب (ة):

- فيصلي أنفال
- دقيش حنان

تحت إشراف الأستاذ (ة):

أرزيوقات مولود

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
ضياف علية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
نواري علاوة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
مولود أرزيوقات	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2021 / 2022.

الإهداء

إلى من شجعني على المثابرة طوال مسيرتي الدراسية

أهدي ثمرة هذا النجاح المتواضع إلى الوالدين الكريمين حبا وعرفانا حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.

ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني أختي وإخوتي.

إلى مصدر البسمة لينا ويانيس.

– أنفال –

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي رحمه الله وطيب ثراه.

إلى روح الوالدة الطاهرة طيب الله ثراها

وأسكنهما فسيح جناته إن شاء الله.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل الأقارب والأصدقاء

إلى كل من عرفتهم من قريب أو بعيد

– حنان–

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه تمكنا من إنجاز هذه المذكرة فالحمد لله حمدا كثيرا لقوله عز وجل:

"ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربي غني كريم" – النمل 40–

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "**مولود أرزيوقات**" الذي لم يبخل علينا بالمادة العلمية وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات ومن معلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا.

والشكر موصول للجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة الموضوع كل باسمه الخاص.

كما نتقدم بالشكر لكل من أنار عقلنا بالعلم طيلة مشوار الدراسة جزاهم الله خير.

الملخص:

ناقشت الدراسة موضوع تفعيل أدوات السياسة المالية الإسلامية لعلاج أزمة الركود الاقتصادي في الجزائر، حيث تعتبر السياسة المالية الإسلامية عنصرا أساسيا ومهما في الاقتصاد الإسلامي، وذلك باستعمال أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة كجانب مهم من النشاط الاقتصادي الإسلامي للتأكيد على فعاليتها في علاج ظاهرة البطالة كمظهر من مظاهر أزمة التضخم الركودي في الجزائر.

وهدفت هذه الدراسة إلى استعراض مختلف المفاهيم المرتبطة بكل من السياسة المالية الإسلامية وأزمة الركود الاقتصادي (أزمة الركود التضخمي) عموما وفي الجزائر على وجه الخصوص.

ومن خلال استخدامنا للمنهج الوصفي والتحليلي توصلنا إلى أن أسباب ظاهرة الركود التضخمي وبالأحرى أزمة البطالة في الجزائر ترجع إلى أسباب هيكلية في الاقتصاد الوطني ومن جهة أخرى تثبت الدراسة فعالية الأوقاف كأداة من أدوات السياسة الإسلامية في التقليل من البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المالية الإسلامية، النفقات العامة، الإيرادات، التضخم الركودي، الوقف، البطالة.

Abstract:

The study discussed the issue of activiting the tools of islamic financial policy to treat the economic stragnation crisis in Algeria. Unemployment as a manifestation of the stagflation crisis in Algeria. This study aimed to review the various concepts associated with each of the islamic financial policy and economic recession crisis (stagflation crisis) in general and in Algeria in particular. Through our use of the descriptive and analytical approach, we concluded that the causes of the unemployment crisis in Algeria, are due to structural causes in the national economy.

On the other hand, the study proves the effectiveness of endowments as a tool of islamic financial policy in reducing unemployment in Algeria.

Key words : Islamic finance, public expéditures, revenues, stagflation, endowments, unemployment.

العناوين	الصفحة
الإهداء	-
شكر وتقدير	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
مقدمة	أ- ب- ج
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة المالية وأزمة الركود التضخمي من المنظور الإسلامي	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية الإسلامية	**03**
المطلب الأول: ماهية السياسة المالية الإسلامية	**03**
الفرع الأول: تعريف السياسة لغة	**03**
الفرع الثاني: تعريف السياسة المالية الإسلامية اصطلاحا	**04**
المطلب الثاني: خصائص وأهداف السياسة المالية الإسلامية	**04**
الفرع الأول: خصائص السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي	**04**
الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي	**06**
الفرع الثالث: ركائز السياسة المالية الاسلامية	**07**
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية	**09**
الفرع الأول: النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي	**09**
الفرع الثاني: الإيرادات العامة في الاقتصاد الاسلامي	**15**

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التضخم الركودي	**19**
المطلب الأول: تعريف أزمة الركود التضخمي	**19**
الفرع الأول: تعريف الأزمة	**19**
الفرع الثاني: مفهوم أزمة الركود التضخمي	**19**
المطلب الثاني: أسباب وقياس الركود التضخمي	**20**
الفرع الأول: أسباب الركود التضخمي	**20**
الفرع الثاني: كيفية قياس التضخم الركودي	**21**
المطلب الثالث: مظاهر وتفسيرات الركود التضخمي	**22**
الفرع الأول: مظاهر التضخم الركودي	**22**
الفرع الثاني: تفسيرات ظاهرة التضخم الركودي	**24**
المطلب الرابع علاقة التضخم بالبطالة	**26**
الفرع الأول: العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم (تغير الطلب الكلي)	**26**
الفرع الثاني: العلاقة الإيجابية بين البطالة والتضخم (تغير العرض الكلي)	**27**
الفرع الثالث: منحنى فيبلس	**28**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	**31**
المطلب الأول: الدراسات المحلية	**31**
الفرع الأول: دراسة دلال طبي	**31**
الفرع الثاني: دراسة عز الدين شرون	**31**
الفرع الثالث: دراسة نادية عقون	**32**
المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية	**32**
الفرع الأول: دراسة عبد الصمد معين سرداح	**32**
الفرع الثاني: دراسة وهبة الزحيلي	**33**
المطلب الثالث: القيمة المضافة	**33**
خلاصة الفصل الأول	**34**

الفصل الثاني: واقع الأوقاف وظاهرة التضخم الركودي (أزمة البطالة في الجزائر)	
تمهيد	36
المبحث الأول: واقع الأوقاف في الجزائر	37
المطلب الأول: التعريف بالوقف والمؤسسة الوقفية	37
الفرع الأول: مفهوم الوقف	37
الفرع الثاني: مشروعية الوقف	38
الفرع الثالث: تعريف المؤسسة الوقفية	39
الفرع الرابع: التطور التاريخي والتشريعي للأوقاف في الجزائر	39
المطلب الثاني: تقنين وإدارة الأوقاف في الجزائر	44
الفرع الأول: تقنين الأوقاف في الجزائر	44
الفرع الثاني: إدارة الأوقاف في الجزائر	45
المطلب الثالث: واقع البطالة في الجزائر	45
الفرع الأول: البطالة وأنواعها	45
الفرع الثاني: تطور البطالة في الجزائر في ظل أزمة كورونا	50
الفرع الثالث: أسباب تفاقم البطالة في الجزائر	51
المبحث الثاني: الوقف كأداة من أدوات السياسة الإسلامية لمعالجة أزمة البطالة	54
المطلب الأول: العلاقة بين الوقف والبطالة	54
الفرع الأول: علاقة الوقف بالبطالة	54
الفرع الثاني: دور الوقف في مكافحة البطالة	54
الفرع الثالث: تمويل الوقف لإعانات البطالة	55
الفرع الرابع: الصيغ المعتمدة في استثمار الأموال الوقفية للحد من البطالة	56
المطلب الثاني: مشاكل الوقف في الجزائر والجهود المبذولة للنهوض به	58
الفرع الأول: معيقات استثمار وتنمية الوقف في الجزائر	58
الفرع الثاني: الجهودات المبذولة للنهوض بالوقف	59

المطلب الثالث: المشاريع الوقفية وتصنيفاتها في الجزائر	**60**
الفرع الأول: المشاريع الوقفية بالجزائر	**60**
الفرع الثاني: التصنيفات	**61**
خلاصة الفصل الثاني	**63**
الخاتمة	**65**
قائمة المراجع	**69**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	حوصلة عامة للأملاك الوقفية إلى غاية 31 ديسمبر 2016	**61**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة السببية بين التضخم والبطالة	**27**
02	منحني فيلبس لتوضيح العلاقة بين التضخم والبطالة	**28**

مقدمة

مقدمة:

تعتبر السياسة المالية عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية للدولة في الاقتصاد الإسلامي، فهي تلعب دورا مهما في عملية التنمية وفي تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، وذلك بفضل أدواتها المتعددة والمتميزة عن غيرها من الاقتصاديات الأخرى والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة وذلك لقدرتهما على التأثير على المشكلات والأزمات الاقتصادية والحد منها.

وتعتبر أدوات السياسة المالية الإسلامية أهم العناصر التي لعبت دورا عظيما في علاج أزمة البطالة التي هي بمثابة وجه من أوجه الركود التضخمي لما لها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية فهي تعد أحد معوقات التنمية، وأيضا تهدد الاستقرار والسلم في أي مجتمع تتفشى فيه، وهي ناتجة عن قصور في استخدام الفائض لعنصر العمل وهذا راجع لأسباب عديدة من بينها تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق خفض حجم الاستثمارات الحكومية ونقص التمويل اللازم لإقامة المشاريع الذي أدى بدوره إلى نقص استيعاب الأيدي العاملة.

لذلك فقد اهتم الاقتصاديون بمشكلة البطالة وخاصة الاقتصاد الإسلامي عن طريق سياسته المالية بالاعتماد على أدواتها المتنوعة والفعالة، وسنتناول في هذه الدراسة إبراز دور الوقف كأداة للسياسة المالية الإسلامية في علاج مشكلة البطالة.

أ. إشكالية الدراسة:

ولدراسة هذا الموضوع تمت صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تساهم الأوقاف كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية في علاج ظاهرة الركود الاقتصادي (الركود التضخمي)؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالسياسة المالية الإسلامية وما هي أدواتها؟
2. ما المقصود بظاهرة التضخم الركودي وما هي أسبابه ومظاهره في الجزائر؟
3. ما العلاقة بين التضخم الركودي والبطالة في الجزائر؟
4. كيف تساهم مؤسسة الأموال الوقفية في الجزائر في الحد من البطالة؟

ب. الفرضيات:

الفرضية الأولى: السياسة المالية الإسلامية هي تنظيم مالي تعتمد عليه الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتوفير وسائل تمويلية وأدواتها تتمثل في النفقات العامة والإيرادات العامة.

الفرضية الثانية: التضخم الركودي هو الارتفاع الشديد في الأسعار المتزامن مع الارتفاع في معدلات البطالة مع التباطؤ في النمو الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة عكسية بين التضخم والبطالة وارتفاع معدلات البطالة في الجزائر.

الفرضية الرابعة: يعتبر الوقف من أدوات السياسة المالية الإسلامية التي تساهم بفاعلية في التقليل من البطالة كمظهر من مظاهر التضخم الركودي في الجزائر.

ت. مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار دراسة هذا الموضوع نتيجة لدافعين رئيسين هما:

- **الدوافع الذاتية:**

1. طبيعة التخصص المتمثل في اقتصاد نقدي وبنكي الذي يستلزم اختيار موضوع يتعلق بالاقتصاد المالي؛
2. البحث والتعمق بشكل خاص في الموضوع الخاص بالدراسة من أجل الوصول إلى معلومات جديدة وأكثر دقة.

- **الدوافع الموضوعية:**

1. أهمية السياسة المالية ومكانتها الكبيرة في الاقتصاد الإسلامي والدور الذي تلعبه في تحقيق التوازن بين إيراداتها العامة ونفقاتها العامة؛
2. سعي السياسة المالية الإسلامية في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للمجتمع من خلال أدواتها التي تتسم بالانسجام والفعالية؛
3. إبراز الأهمية الكبيرة لمكانة الوقف كأداة للسياسة المالية في التقليل من مشكلة البطالة.

ث. أهداف البحث وأهميته:

1. أهداف البحث:

تتجلى أهم الأهداف التي نسعى لتحقيقها من هذه الدراسة إلى:

- المساهمة في التعريف بمختلف المفاهيم المرتبطة بالسياسة المالية الإسلامية والأوقاف وكذلك التعريف بأزمة الركود التضخمي وأسبابها ومظاهرها؛
- إبراز دور الأوقاف كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية في علاج الأزمات الاقتصادية بالأخص أزمة الركود التضخمي؛
- إبراز مساهمة السياسة المالية الإسلامية من خلال الأوقاف في تحقيق التنمية والاستقرار في المجال الاقتصادي من خلال تحقيق معدل مرتفع من العمالة، توزيع عادل للثروات والدخول، وتوفير الموارد المالية حسب استغلالها.

2. أهمية البحث:

تتمثل أهمية الدراسة في أهمية السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي وأهمية أدواتها التي تسعى من خلالها إلى تحقيق تنمية اقتصادية والقضاء على المشاكل الاقتصادية وخاصة أزمة البطالة التي تعد أحد مظاهر التضخم الركودي.

ج. حدود البحث:

اقتصرت الدراسة على الجزائر خلال فترة 2019.

ح. منهج البحث:

من أجل التوصل إلى تأكيد الفرضيات التي وضعناها أو نفيها اعتمدنا المناهج التالية:

1. **المنهج الوصفي:** وذلك من أجل التعريف بالجوانب التي خصت موضوع الدراسة والمتعلقة بأدوات السياسة المالية الإسلامية وأيضا التعريف بأزمة التضخم الركودي والتعريف بالوقف والمؤسسة الوقفية.
2. **المنهج التحليلي:** وذلك بتحليل المعلومات المتوفرة التي تربطها علاقة بالموضوع وبوجه خاص تحليل دور الوقف كأداة لعلاج الركود التضخمي وبالتحديد البطالة في الجزائر.
3. **المنهج التاريخي:** كانت الاستعانة به من أجل تتبع المسار التاريخي لتطور الوقف في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى اكتشاف تطور ظاهرة البطالة في الجزائر.

خ. صعوبات البحث:

تتمثل صعوبات الدراسة في عدم تمكننا من الحصول على آخر الإحصائيات المتعلقة بالأموال الوقفية في الجزائر للسنوات 2017 إلى غاية 2022.

د- هيكل البحث:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:

- **الفصل الأول:** عبارة عن مدخل مفاهيمي للسياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي والمفاهيم المتعلقة بها، وأيضا تطرقنا لأزمة الركود التضخمي إضافة للدراسات السابقة والقيمة المضافة لهذه الدراسة.
- **الفصل الثاني:** وهو الجانب التطبيقي من الدراسة وفيه تطرقنا إلى توضيح الوقف كأحد أدوات السياسة المالية من خلال دراستنا لحالة الجزائر وإبراز دوره في التقليل من البطالة.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للسياسة المالية وأزمة الركود التضخمي من المنظور الإسلامي

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية عنصرا أساسيا في السياسة الإقتصادية للدولة في الإقتصاد الإسلامي، حيث تعد فرعا من فروع السياسة الشرعية، وتتميز بأدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة، حيث يمكن تفعيل هذه الأدوات لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية الشاملة، والحد من مختلف الأزمات الإقتصادية المرتبطة باضطرابات الأسواق كأزمة الركود الإقتصادي وفي مقدمتها أزمة الركود التضخمي الذي تعاني منه اقتصاديات الدول المعاصرة سواء المتقدمة منها والمتخلفة.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية الإسلامية

للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي أهمية كبيرة باعتبارها أحد أهم وسائل الدولة الرئيسية المتدخلة في نشاطها الاقتصادي معتمدة بذلك على أدواتها التي تساعدها في القيام بوظائفها المالية، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعريف بالسياسة المالية وبأدواتها في الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: ماهية السياسة المالية الإسلامية

قبل إعطاء مفهوم للسياسة المالية، لابد من تقديم التعريف اللغوي وأيضا الاصطلاحي العام للسياسة المالية.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

السياسة المالية هي تكوين لكلمتين هما السياسة والمالية كذلك فتعريفها يستلزم أن نتعرف على كل من السياسة والمالية على حدى كما يلي:

أولا- تعريف السياسة لغة:

أصل وضع السياسة في اللغة قال العرب: ساس الأمر أي قم به، ورجل ساسي من قوم ساسة وسواس، والسوس أي الرياسة، يقال ساسهم سوسا، وإذا رأسوه قيل: سوسوه وأساسوه، وسوس القوم: جعلوه يسوسهم، ويقال سوس فلان أمر بني فلان أي كلف سياستهم وسوس الرجل أمور الناس على ما لم يم فاعله إذا ملك أمرهم، قد ساس وسيس عليه أي أمر وأمر عليه وفي الحديث: كان أي تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية[1].

ثانيا- تعريف المال لغة واصطلاحا[2]:

- المال لغة: جمعه أموال وهو ما ملكته من جميع الأشياء سواء كان عينا أم منفعة، ففي القاموس المحيط المال ما ملكته من كل شيء.
- أما المعنى الاصطلاحي للمال بمفهومه العام فيكمن إدراكه تبعا للمعنى الخاص أن المال "ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة"، فهو اسم لغير الأدمي خلق لمصالح الأدمي وأمكن إحرازه، والتصرف فيه على وجه الاختيار.

[1] محمود عوف الكفراوي، **السياسة المالية النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، الطبعة الثانية، 2006، ص 140.

[2] ياسين محمد أحمد غادي، **الأموال والأملاك العامة في الإسلام وحكم الاعتداء عليها**، رام للتكنولوجيا والكومبيوتر، الطبعة الأولى، 1994، ص 09.

الفرع الثاني: تعريف السياسة المالية اصطلاحا

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية Fisc وتعني حافظة النقود والخزانة والمراد بالسياسة المالية في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة وتطور المفهوم ليشمل الدراسة التحليلية للنشاط للقطاع المالي العام[1].

وتعرف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي كما يلي:

- تعد السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي فرع من فروع السياسة الشرعية وتعرف بأنها: "جميع القرارات ذات الصيغة المالية التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه، سواء كان اجتهادا منه لتطبيق نص شرعي أو اجتهادا منه لتحقيق مقاصد الشريعة بصفة عامة[2].
- السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي هي الطريق الذي تنتجه الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويلية كما يظهر في الموازنة العامة[3].

المطلب الثاني: خصائص وأهداف السياسة المالية الإسلامية

تتميز السياسة المالية الإسلامية بخصائص تميزها عن الاقتصاد الوضعي.

الفرع الأول: خصائص السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي

تتفرد السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي بطابعها الخاص الذي يبرز تميزها بالمبادئ التالية[4]:

- **المصلحة العامة:** إن المصلحة العامة مبدأ يحكم تصرف ولي الأمر في السياسة المالية، غير أنه في الاقتصاد الإسلامي ليس من الضروري أن تتساوى المصالح العامة في الأهمية والأولويات، وإنما هناك مصلحة عامة على مستوى الضروريات، وهناك مصلحة عامة أخرى على مستوى الحاجيات، ومصلحة عامة ثالثة على مستوى الكماليات، وإذا تنافست المصالح العامة قدمت المصالح العامة الضرورية على المصالح الأخرى، وإذا

[1] موفق عبد الرحيم، **السياسة المالية في العهد النبوي محدداتها ومقاصدها**، مجلة المشكاة في اقتصاد التنمية والقانون، جامعة محمد بن عبد الله فاس، العدد01، 20 ديسمبر 2019، ص 288.

[2] شعبان فهمي عبد العزيز، **السياسة المالية ودورها في الإصلاح الاقتصادي الإسلامي**، محاضرة مقدمة إلى مؤتمر التحديات المعاصرة للاقتصاد المصري، القاهرة، من 2 إلى 3 جويلية 1995، ص 05.

[3] محمود عوف الكفراوي، **بحوث في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2000، ص 111.

[4] دلال بن طبي، **وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي– دراسة تحليلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2003– 2004، ص 39.

تنافست المصالح العامة الحاجية على المصالح العامة التحسينية قدمت المصالح الحاجية، فرغم أن المصلحة العامة تمثل معيارا موضوعيا لإنفاق المال العام، فإن اختيارها يخضع لضوابط معينة في الاقتصاد الإسلامي.

- **التخصيص:** من الصعب القول أن الإيرادات العامة في ظل الاقتصاد الإسلامي تخضع القاعدة عدم التخصيص لأنه هناك من الإيرادات العامة قد تم تخصيصها بنص شرعي على جهات محدودة، منها ما يتكرر بصفة دورية كالزكاة ومنها إيرادات غير دورية لعدم تكرارها بانتظام مثل خمس الغنائم، والهدف من تخصيص الإيرادات بالذات توفير حد الكفاية لكل محتاج في المجتمع وتوفير الرعاية والقضاء على الفروق الاجتماعية أما باقي الإيرادات العامة غير المخصصة بنص شرعي فتوجه إلى إنجاز المصالح العامة حسب ترتيبها.
- **الاستقلالية الذاتية:** أي أنها مستقلة وأسسها وأحكامها ومرونتها وعموميتها ضمن نظام مالي متكامل[1].
- **الالتزام بتداول المال بين جميع فئات المجتمع:** إن دوران المال في المجتمع يحقق المصالح وينشئ نشاطا اقتصاديا إذا كان بين فئات المجتمع لذلك وجدنا الإسلام يفرض للفقراء حقا ثابتا في مال الأغنياء يتمثل في فريضة الزكاة[2].
- **المرونة والتطور:** السياسة المالية الإسلامية مبنية على قواعد وأحكام تجعلها صالحة وتتلاءم مع كل زمان ومكان وبذلك فهي صالحة المقابلة ومواجهة التطورات المستمرة بشرط أن لا يتدخل التطور بمبادئ الشريعة الإسلامية[3].
- **الروحية المادية:** تبني قواعدها على قواعد الشرع الكلية في الجباية والإنفاق، والمشرع المالي الإسلامي يقيم الأسس على مبادئ المادة والروح معا، وهو يرتبط بين الفريضة المالية في المادة والفريضة الإلاهية في العبادة[4]، قال تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها"[5] التوبة 103.
- **مبدأ الرشد:** تتميز السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي بالحكمة والعدل والرشد في جباية وإنفاق الأموال العامة، حيث تتسم الإيرادات العامة في مصدرها الزكاة بالمحلية جمعا وانفاقا غالبا، ومع ذلك إذا استغنى أفراد البلد الذي جمعت منه الزكاة أو انعدمت مصارفها يمكن لولي الأمر أن ينفقها فيما يراه للصالح العام، والتوظف

---

[1] عبد الصمد معين سرداح، **السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في محاربة الفقر (دراسة مقارنة)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص41.

[3] إبراهيم محمد قطب، **السياسة المالية لعمر بن الخطاب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، بدون طبعة، 19984، ص 222.

[4] فاطمة الزهراء عراب، علالي فتيحة، **خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الاقتصاد الإسلامي**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة بشار، ورقلة، 23- 24 فيفري 2010، ص 03.

[5] سورة التوبة، الآية 103.

أمر غير وارد في السياسة المالية إلافي ظروف استثنائية لها ضوابط تحددها، أو بعد إصدار قروض عامة بدون فوائد، كما أن الضرائب الجمركية تجبر على المصدر الأجنبي تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل[1].

- **الألوهية الربانية:** أي أن مصدرها القرآن الكريم والسنة النبوية انشاءا وتفصيلا وكذا الاجتهاد الفقهي تطبيقا[2].
- **الانضباطية الشرعية:** أي تحكمها مجموعة الأصول والمبادئ الشرعية في التحكم والتصرف ويستدي بها الحكام والولاة في الجباية والإنفاق[3].

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي

تسعى السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق جملة من الأهداف وذلك وفق أحكام وقواعد عادلة تسعى لتوزيع الدخول والثروات، وأيضا تنمية جميع النواحي الاقتصادية.

أولا- الوصول إلى التنمية الاقتصادية:

تهدف التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي إلى تحقيق الاستقرار ودعم النمو وذلك من خلال رعاية مصالح الدين والدنيا وفق ضوابط شرعية[4].

ثانيا- التوزيع العادل للثروة:

تريد الدولة أن تصل إلى التوزيع العادل للثروة وذلك بمجموعة من الأنظمة والإجراءات التي تنص عليها الشريعة الإسلامية، ومثال ذلك الزكاة، حيث تضمن الحاجات لمن يعجز عن توفيرها لشخصه، إذ تقوم الدولة بتحصيل هذه الزكاة وإعادة توزيعها على الأفراد من المحتاجين، ويمكن للدولة أن تمول عجز الزكاة في تغطية احتياجات المحتاجين من خلال إيرادات الدولة، أيضا تهدف السياسة الإنفاقية إلى التأمين على البطالة من خلال تقديم إعانات للعاطلين وكذا القيام بتدعيم أصحاب المشاريع لتحفيزهم على زيادة الإنتاج ونجاح السياسة المالية مرهون بكفاءة الإيرادات العامة وحسن تخصيص أوجه الإنفاق العام[5].

---

[1] شعبان فهمي عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] فاطمة الزهراء عراب، فتيحة علالي ، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[3] نفس المرجع السابق، 03.

[4] محمود عوف الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[5] أحمد قداري، **سياسة إدارة الأزمات الاقتصادية، دراسة تقييمية للطور الوظيفي لدور الدولة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2017/2016، ص 123.

ثالثا- زيادة الإنتاج والاستثمار وإيجاد فرص عمل:

الآليات المختلفة للدوافع العقلية والأخلاقية تعمل على تدعيم تيار الاستهلاك وأن زيادة الاستهلاك تؤدي لزيادة الإنتاج، لمقابلة الزيادة في الطلب الفعال، مما ينعكس على الاستثمار[1].

ولعل أهم ما يمتاز به الفكر الاقتصادي المالي هو الاستقاء المباشر من الشريعة الإسلامية لذلك فإن السياسة المالية التي تعمل في إطاره تهدف إلى تحقيق ما يلي[2]:

- التأثير على الإنتاج من خلال سياسة انفاقية هادفة؛
- تهدف إلى أن لا تكون هناك مشاريع معطلة؛
- أن لا يكون هناك فقراء يعانون الجوع والمرض والفقر... إلخ؛
- أن لا تبقى طاقات إنسانية معطلة؛
- أن لا يكون في المجتمع اختلاف في المستوى المعيشي والمادي ليس بنسبة مطلقة، ولكن في حدود التقارب الطبقي في المجتمع والدولة والفرد أيضا مسؤولة عن تحقيق هذه البنود.

الفرع الثالث: ركائز السياسة المالية الإسلامية

تقوم السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي على الركائز التالية:

أولا- حرية السوق:

في ظل الاقتصاد الإسلامي تتحدد الأسعار بتفاعل العرض والطلب في السوق مع التدخل لتوفير حرية التفاعل إذا ما حدث انحراف، عنها ليتحدد نوع وحجم النشاط وفقا لحاجة المجتمع، فتمنع الغش والربا والاحتكار والتمييز في الأسعار واستخدام أساليب الجواز والإعانات في تنشيط الإنتاج، أو التوزيع ما يعمل على سيادة المنافسة التامة في الأسواق[3].

---

[1] مجدي علي محمد غيث، **أثر الدوافع العقلية والأخلاقية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت عمادة البحث العلمي، الأردن، العدد1، 2016، ص 445.

[2] حمزة ضويفي ، جيلالي بوزكري، **فاعلية أدوات السياسة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي في علاج المشاكل الاقتصادية**، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، العدد1، جانفي 2016، ص 14.

[3] دلال بن طبي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

وتعمل السياسة المالية على حماية الصناعات الناشئة من خلال فرض ضرائب إضافية على السلع المنافسة لها والمستوردة مما يعمل على زيادة تكاليفها وينعكس ذلك على أسعارها فيدفعها إلى الارتفاع، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية[1].

ثالثا- تكييف نمط الاستهلاك:

لقد شرع الإسلام للأفراد حاجاتهم وقيدها بمبدأ الأولوية على ثلاث مستويات هي: الضروريات والحاجيات والتحسينات، وهذا الترتيب المنطقي للسلوك الاستهلاكي يحقق التوافق والتكامل مع السلوك الإنتاجي في المجتمع، ويؤدي إلى ترتيب أولويات الإنتاج بالنسبة إلى المنتج، وإلى توجيه أولويات الاستهلاك بالنسبة للمستهلك لتأمين الضروريات التي يكون الطلب عليها كبيرا، وهذا يؤدي بالطبع إلى وفرة السلع الضرورية، مما يساعد على تحقيق الاكتفاء وتحسين الرفاه للمجتمع[2].

ثالثا- توظيف الموارد الإنتاجية وترشيد استخدامها:

أما الدور الرئيسي في الاستخدام الكفء للموارد وإحداث عملية التنمية كهدف لهذا المنهج هو تكامل وتعاون الدولة أو القطاع الخاص أي الأفراد وفق لنظام الأولويات الإسلامي. ويقوم استخدام المال، أي الموارد وفقا لهذا المنهج على أساس شامل ومتوازن لا يعرف إهدار الإمكانيات أو تبديد الطاقات.

ويستند هذا الاستخدام إلى دور محدد للدولة أو القطاع العام يتركز في تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات التي يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص إما لكبر حجم التمويل المطلوب لها أو لارتفاع درجة مخاطرها، أو لتدني العائد المتوقع منها أو لعدم تحقيق عائد إلا بعد آجال طويلة نسبيا، هذا بالإضافة إلى المهمة الأساسية للدولة والتي تتمثل في العمل المستمر في قيام بيئة (صحية) محيطة بالعملية الإنتاجية جوهرها حماية كرامة الإنسان واحترام أدميته والحفاظ على حريته وصيانة حقوقه.

كما يستند هذا الاستخدام إلى الدور للقطاع الخاص والأفراد، ويتم ذلك من خلال القيام بمشروعات إنمائية يكون حجمها وفقا لاحتياجات أفراد المجتمع وتلبية لتطلعاتهم المشروعة والمنضبطة وعلى أساس تكنولوجيا تتفق مع المرحلة التي يمر بها الاقتصاد والظروف التي يعيشها المجتمع وتتماشى مع خصائص الموارد الإنتاجية[3].

---

[1] محمد قطب إبراهيم، **السياسة المالية للرسول**، الهيئة المصرية العامة، بدون طبعة، 1998، ص 271.

[2] عبد الرحمان نجار، **أثر الضوابط والقيم على سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة، العدد28، جانفي 2021، ص 532.

[3] إبراهيم خريس، **الإنتاج والتنمية رؤية اقتصادية إسلامية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23- 2010/02/24، ص 05.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية الإسلامية

تعتمد الدولة الاسلامية على نظام النفقات والإرادات الذي يندرج تحت عنوان الموازنة العامة، فهي تعتمد على مبدأ الزيادة في الانتاج، وأيضا تحقيق تطور اقتصادي، وقد مست مختلف انشطة الإقتصادية عملت من خلالها على توفير الحاجات العامة للأفراد، واستخدمت لذلك العديد الأدوات السياسية المالية.

الفرع الأول: النفقات العامة في الإقتصاد الإسلامي

ترتبط النفقات العامة للدولة ارتباط وثيق بمدى قدرتها على الحصول على الإيرادات العامة. كما أنه تحديد ضوابط الانفاق العام يرتبط بقواعد سياسية شرعية لتحقيق المصلحة العامة.

أولا- تعريف النفقة العامة في اقتصاد الإسلامي:

تعرف النفقة العامة على أنها:

- استعمال كم قابل للتقويم النقدي خارجا من الذمة المالية للدولة وأن يكون الغرض منها سد حاجة عامة؛
- "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة".

ومما سبق يمكن الاعتماد على التعريف التالي للنفقة العامة في الإقتصاد الإسلامي: " النفقة العامة هي جزء من المال يمكن أن يكون نقدي أو عيني، تقوم الدولة أو من ينوب بإخراجه قصد تحقيق نفع عام حقيقي"[1].

ثانيا: أركان النفقة العامة في الإقتصاد الإسلامي: بناءا على التعاريف السابقة يمكن تحديد أركان النفقة العامة في الاسلام كما يلي[2]:

أ/ الصفة المالية للنفقة العامة: ويعني أن تكون النفقة العامة مالاً (نقداً أو عيناً) والذي يحقق منفعة مباحة شرعا. حيث أن الفكر المالي الاسلامي يجمع بين النقدية والعينية في النفقة العامة، مع مراعاة العدالة في ذلك.

ب/ الصفة العامة للشخص القائم بالإنفاق: يتبع الفكر المالي الاسلامي صفة العمومية القائم بالإنفاق وذلك تحت شرطين أو أمرين هما:

[1] يونس شعيب، الرقابة المالية كآلية لترشيد الإنفاق العام في الإقتصاد الإسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 13-14، جوان 2018، ص 144.

[2] فيروز عريب، محمود سحنون، **دور الإقتصاد الاسلامي في ترشيد النفقات العامة، تجربة ماليزيا**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، العدد3، ديسمبر2020، ص1314.

أولا– أن يكون الانفاق العام من قبل ولي الأمر أو رئيس الدولة أي الإمام أو من ينوب عنه من الولاة، والعمال حتى ولو لم يكونوا موظفين عامين.

ثانيا– أن يكون مصدر المال العام من بين المسلمين، ومن هنا فإن كل انفاق يقوم به الامام أو نائبه أو أي شخص عام، من أمواله الخاصة لا يعتبر إنفاق عاما، لو قصد به إشباع حاجة عامة، لأن هذا انفاق يتناول حقوقا وأموالا ليست مضافة إلى بيت المال.

ج/ الصفة العامة لهذه النفقة: بحيث لابد أن تتصف النفقة العامة بصفة العمومية، وأن تستهدف النفع العام والمصلحة العامة ولسد الحاجة العامة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع الإسلامي.

ثالثا– طبيعة النفقات العامة:

1– النفقة العامة وسيلة لزيادة الدخل القومي والثروة أي أنها إيرادات للعمران والتقدم[1]:

يعني ذلك أن النفقة تعمل على خفض النشاط الاحتياجي وزيادة الإنتاج وعرض السلع وترفع من الطلب والعمالة وتحفز حركة السوق وتضاعف الثروة المالية المتداولة، وتضخم انسياب الأموال إلى الخزانة العامة وتزيد من بنود الإيرادات في الميزانية بالاقتطاعات.

2– النفقة العامة تعمق دور السياسة المالية لتحقيق اهداف الإقتصادية الاجتماعية[2]:

الدولة الاسلامية مسؤولة عن إقامة الدين ورعاية الدنيا لما يحقق مصالح العباد في الحال والمال، كهذا فقد تشبعت مهماتها وتعددت حتى شملت كبير الأمور وصغيرها، كما يأخذ الاهتمام والرعاية حسب الأولويات في تلبية الحاجات المتجددة.

ولقد كانت من أهم مظاهر لتطور الدولة وتعددت وظائفها اتساع نشاطها في المجال الاجتماعي، فقد أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي بين فئات المجتمع للحد من إمكانية حدوث اضطرابات وقلاقل اجتماعية وسياسية.

3– الانفاق العام ملائم للحالة العامة:

يؤثر الانفاق العام في حالة المجتمع، فإذا كان بعض أفراد المجتمع في حالة غنى والبعض الآخر في فقر أخذت الدولة من الأغنياء في هيئة زكاة وضرائب وقامت بالإنفاق العام على الفقراء، سواء على هيئة إعانات أو

[1] منذر قحف، **السياسية الاقتصادية للإطار النظام الإسلامي**، شركة المدينة المنورة، جدة، الطبعة الثانية، 2001، ص 518– 528.

[2] محمد قطب إبراهيم، **السياسة المالية لعثمان بن عفان**، مصر، مطابع الهيئة المصرية العامة لكتاب، بدون طبعة، 1986، ص125.

خدمات عامة تؤدى لهم كالتعليم المجاني أو العلاج بدون أجر أو تدعيم السبع التي تستهلكها الشريحة الفقيرة في المجتمع.

4- النفقات العامة تتحدد وفق أولوية الارادات العامة على النفقات العامة:

إن النفقات العامة في الإقتصاد الاسلامي تتحدد وفق قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات العامة، وبالتالي إذا عجزت هذه الموارد على تغطية النفقات العامة لجأت الدولة إلى القروض لتغطية عجزها[1].

رابعا: ضوابط النفقات العامة في الإقتصاد الاسلامي:

من أهداف النفقات العامة هو اشباع الحاجة العامة ويتطلب ذلك أن تكون هناك قواعد وضوابط تحكم هذه العملية وهي كما يلي[2]:

1- ضابط الصالح العام: يتأصل ضابط الصالح العام في النظام الاسلامي في مبدأين، أولهما أن يكون شرعي أي عدم مخالفة أي حكم في الإنفاق ثبت بنص أو الاجتهاد، والمبدأ الثاني هو كل ما يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة ومن هذا المبدأين نستخلص ضرورة الاهتمام بتوجيه النفقات العامة التي تشبع الحاجات الضرورية وتأمين حياة الفرد ومصلحته، والتنسيق بينهما وبين مصلحة المجتمع ككل.

2- الالتزام بالعدالة في الانفاق: العدالة هي السمة الأساسية للإسلام، فلا شك أنها من مبادئ العمل العام في الإسلام، أي الإنفاق العام والذي يحدث على مرحلتين الأولى على مستوى الإقليم والثانية على مستوى الأفراد.

3- عدم التحيز لفئة الأغنياء: مع جواز التحيز غلى فئة الفقراء حتى يغنوا، وهو أمر تدل عليه نصوص كثيرة في الكتاب والسنة، وفي إجراءات الخلفاء الراشدين، ويشمل ذلك ما يتحدث عنه الفقهاء، من عدم جواز اختصاص المقربين في الحكومة ببعض المنافع الناتجة عن الإنفاق العام.

4- ضابط الاقتصاد في النفقة: حيث يتعين على الحكومات مراعاة الاقتصاد في انفاقها بقصد حسن التدبير ومجانية التدبير، والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل نفقة ممكنة، فتبذير الأموال العامة هو ضياع لها ولفرص استخدامها في نواحي أكثر نفعا، كما أنه يزعزع ثقة أفراد في السياسة المالية الدولة[3].

---

[1] عيسى خليفي، **النفقات العامة للدولة في الإقتصاد الاسلامي**، مقالات في الإقتصاد الاسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص19.

[2] فيروز عريب، محمود سحنون ، مرجع سبق ذكره، ص 1321.

[3] محمود عوف الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق ص140-141.

5- ضابط التخصيص: إن تحقق المقصد الاسلامي في المحافظة على الأموال وتحقيقها يرفع من درجة الكفاءة الاقتصادية في استخدامها[1].

خامسا- تقسيم النفقات العامة في الإقتصاد الاسلامي:

نسعى في هذا العنصر إلى توضيح التقسيمات الخاصة بالنفقات العامة من منظور الإقتصاد الاسلامي وعلى التقسيمات العلمية الحديثة لها.

1- تقسيم النفقات العامة في التاريخ الاسلامي:

النفقات العامة في الدولة الاسلامية مقسمة إلى أربعة أقسام.

1-1 نفقات تمويل من حصيلة الزكاة المذكورة في الآية الكريمة: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصلِّ عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع»[2] سورة التوبة 103.

1-2 مصارف الفيء: هذا النوع من الإيرادات مخصص لله وللرسول وذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، كما تعطى منه للفقراء من المهاجرين ومن آواهم من الأنصار[3].

1-3 الانفاق من خمس الغنائم:

قد بين القرآن أن خمس الغنائم هي حصة الدولة ولكنه أوجه صرف الخمس: « وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فإنه لله خمسه وللرسول ولذي القربى و اليتامى والمساكين وابن السبيل» الأنفال -41-

1-4 نفقات تمويل من حصيلة إيرادات المال الذي لا يوجد له صاحب أو مالك كالمال الذي لا إيراد له ومثل هذه النفقات تخصص للإنفاق على يتامى المسلمين والفقراء الذين ليس لهم ولي برعايتهم[4].

2- التقسيمات العلمية النفقات في الإقتصاد الاسلامي:

تقسم النفقات العامة في الإقتصاد الاسلامي إلى العديد من الأقسام:

---

[1] صالح صالحي، **الحاجات الأساسية في الإقتصاد الاسلامي**، ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الاسلامي، المنصورة، دار الوفاء للنشر، بدون طبعة، 2001، ص 265.

[2] سورة التوبة، الآية 103.

[3] عيسى خليفي، **الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الحقيقة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد2، 30 ديسمبر 2009، ص 195.

[4] عبد العظيم حمدي، **السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاقتصادي**، دار الجامعة للنشر، مصر، بدون طبعة، 2007، ص411.

2-1 تقسيم النفقات من حيث دوريتها: وتقسم لنفقات دورية وغير دورية

أ- **نفقات دورية:** وهي نفقات تتسم بالاستمرار والدورية والثبات، فهي مصروفات يمكن توقعها مثل الرواتب، الخدمات، ومصروفات المرافق العامة[1].

ب- **نفقات غير دورية:** وتمثل النفقات العامة التي لم يكن من المتوقع حدوثها وهي لا تحدث بصفة دورية أي أنها لا تتكرر بصورة عامة منتظمة ولكن قد تضطر الدولة على انفاقها كالإنفاق على الحروب وعلى الاعلانات التي تقدمها الدولة للمناوبين في حالة الحوادث، الزلازل والكوارث الطبيعية، وتسدد هذه النفقات غالبا من الإيرادات غير عادية من خلال الانقراض[2].

2 2- تقسيم النفقات العامة من حيث النطاق الاقليمي : وأساس هذا المعيار هو مدى التوسع الجغرافي في استعمال النفقة العامة ويشمل على نوعين[3]:

أ- **نفقات عامة مركزية:** وهي نفقات تسري على كافة أفراد الشعب بالدولة وتظهر في ميزان الدولة من خلال قانون المالية.

ب-**نفقات عامة لا مركزية:** وهي النفقات الموجهة لصالح مكان اقليم معين أو منطقة معينة داخل الدولة تبعا للتقييم الارادات للدولة، ويتولى هاته النفقات المجالس والهيئات المحلية ويتحمل أعبائها الموازنة المحلية للإقليم أو المنطقة أو البلدية بالدرجة أولى ومن ثم تساهم بقسط معين في ميزان الدولة.

2-3 تقسيم النفقات العامة حسب التصنيف الوظيفي:

هناك من علماء المالية من اعتمد المعيار الوظيفي في تقسيم النفقات العامة وقام بتصنيفها إلى أربعة أنواع:

أولها النفقات العسكرية تتعلق بأمن الدولة داخليا وخارجيا وتشمل رواتب الجند، نفقات تصليح وتجهيز الجيش وإقامة الغزوات والفتوح وإخماد الغش، وتليها النفقات الإدارية والهدف بشكل خاص لتمويل المرافق العامة من رواتب وأجور الموظفين والمبالغ المترتبة على تطوير الجهاز الإداري وتكوين الطاقم الوظيفي، ويمكن القول أن هذا

---

[1] عيسى خليفي، **الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] أسماء عدة، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2016/2015، ص 36.

[3] محمود بيداري ، **العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الإقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر، 2014/2013، ص19

الصنف من النفقات يتضمن نفقات الإدارة العامة، وحفظ الأمن، والدفاع والعدل والقضاء والتمثيل السياسي والدبلوماسي[1].

2-5 تقسيم النفقات من حيث طبيعتها[2]:

أ- نفقات حقيقية: وهي النفقات التي يقابلها الحصول على خدمات أو غيرها.

ب- نفقات تحويلية: وهي إنفاق من جانب واحد دون مقابل، وهي محولة أساسا من أفراد أغنياء إلى أفراد فقراء كالمصروفات الاجتماعية، ووجه التفرقة هنا يوضح لنا حجم التزام الخزانة العامة تجاه انفاقها الحقيقي باعتباره إنفاقا من أموال الدولة، أما المنفقات المحولة في انتقاص أساسا من أموال الأفراد دون التأثير على أموال الدولة، لأن موقف الدولة هنا هو تحويل الأغنياء إلى فقراء.

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

وتظهر هذه الآثار على كل من[3]:

- **أثر النفقات العامة على الاستهلاك والإنتاج والاستثمار:**

زيادة النفقات على السلع الاستهلاكية ينجم عنه زيادة الطلب على السلع الإنتاجية لمواجهة هذه الزيادة في الطلب ومن ثم توزيع الدخول الجديدة على أفراد المجتمع في شكل أجور للموظفين، أو أسعار المواد الأولية، فيقوم المستفيدون من هذه الدخول بتخصيص جزء منها للاستهلاك ويدخرون الباقي، أي زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية وتؤدي إلى زيادة الاستثمار الجديد وهذا ما يسمى بـ "أثر المعجل"، باعتبار الزكاة من أهم الموارد للدولة الإسلامية، حيث تستعمل في تغطية النفقات العامة وهذا ما يدفع المجتمع إلى استثمار المال حتى تدفع الزكاة من الدخل المتحقق وإلا أتت على الزكاة، على رأس المال فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة"، فالحديث يحث على استثمار الأموال وتنميتها.

- **أثر النفقات العامة على تثبيت عامل الثقة والأمان لدى الدائنين:**

إن تخصيص جزء من النفقات العامة لتسديد ديون المدينين من شأنه تدعيم الائتمان، فالمقرض أو الممول (الدائن) سوف يطمئن إذا عجز المدين عن سداد دينه، لأن الدولة سوف تتكفل بتأديته عنه من حصيلة الزكاة

---

[1] فؤاد طوهارة، **السياسة المالية في الدولة العباسية (132- 232هـ)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017/2016، ص 38.

[2] فيروز عريب، محمود سحنون، **مرجع سبق ذكره**، ص 1314.

[3] جمال الدين سلامة، **سياسة ترشيد النفقات العامة بالإسلام والتخفيف من العجز الموازي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد1، 1 أفريل 2009، ص 40.

فضلا عن أن المدين سوف يباشر نشاطه الاقتصادي وهو مطمئن إلى أنه لن يتعرض لمخاطر عدم سداد دينه، وهذا من شأنه دفع عجلة النشاط الاقتصادي.

- **أثر النفقات العامة على التوظيف والتقليل من البطالة:**

إن زيادة الاستهلاك من قبل الفقراء والمساكين وتفعيل الطلب يحتاج إلى عرض مناسب ولا يمكن توفيره إلا بزيادة حجم الطاقة الإنتاجية التي تتطلب تشغيل وتوظيف عدد إضافي من العمال، فالنفقات العامة بالإسلام أداة لمكافحة البطالة والحد منها. والإسلام يدفع بالمؤمن للعمل والبحث عنه وألا يكون اتكاليا وينتظر فقط ما تمنحه له الدولة.

- **أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل:**

يقصد بتوزيع الدخل الكيفية التي يوزع بها الدخل على مختلف فئات المجتمع بطريقة تحقق العدالة، وهذا عن طريق النفقات العامة التي تعتبر وسيلة في يد الدولة تستخدمها لتحقيق ذلك الغرض، حيث تسحب جزء من القوة الشرائية للطبقات ذات الدخل العالي (الأغنياء) لتحويله على الطبقات ذات الدخل المنخفض (الفقراء) في صورة منافع وخدمات وإعانات اقتصادية واجتماعية، وأفضل طريقة لذلك فريضة الزكاة التي تأخذ من الأغنياء لترد على الفقراء.

الفرع الثاني: الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي

أولا- الإيرادات الدورية في الاقتصاد الإسلامي

وهي إيرادات تقوم بتمويل الدولة بمواردها الثابتة وتكون بصفة دورية.

1. الزكاة والخراج والجزية:

أ- الزكاة: الزكاة تمثل حق الفقراء في أموال الأغنياء التي وهبهم إياها المالك المطلق لكل شيء في الوجود[1].

ب- الجزية: الجزية لغة واصطلاحا[2]:

- اشتقت كلمة الجزية من الفعل الثلاث (جزى) وجاء في اللغة جزى وجزي وجزاء، وهي على وزن فعله، والجزاء دلالة على الهيبة وهي هيبة الإخلال عند الإعطاء، وقيل هي المكافأة بالإحسان والإساءة، وقيل هي القضاء وتعني العقوبة.

[1] محمد نجاة الله صديقي، **تدريس علم الاقتصاد الإسلامي المالية العامة**، مركز النشر العلمي، الطبعة الأولى، جدة، 2007، ص 41.

[2] عثمان صبري عثمان عوض، **الجزية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، دراسة تاريخية**، أطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، 2009، ص 28.

- أما المعنى الاصطلاحي فقد عرفها أبو عبيد (1224هـ – 845 م) بأنها مبلغ من المال يوضع على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم.

ث– الخراج: مفهوم الخراج[1]:

- لغة: الخراج في اللغة مشتق من الفعل الثلاثي (خرج) والخراج اسم لما يخرج وأصله في قوله تعالى: "أم تسألهم خراجا فخراج ربك خير"[2] المؤمنون 72.
- اصطلاحا: المقصود بالخراج هنا ليس الواسع الذي يشمل كلا من جزية الرؤوس وخراج الأرض، إنما المقصود هو المفهوم الضيق الذي ينصرف إلى ما بدأ وضعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه من تكليف مالي عام على أراضي غير المسلمين من أهل الكتاب وغيرهم.

2. إيرادات الأملاك العامة:

وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بحكم كونها كيان قانوني له حق التملك وهي كالآتي[3]:

أ– **عشور التجارة (الضرائب الجمركية):** هي ما يفرض على أموال أهل الذمة والحربيين المعدة للتجارة إذا انتقلوا بها من بلد إلى بلد داخل بلاد الإسلام ويعد عمر بن الخطاب أول من فرض ضريبة العشور.

ب– إيرادات أملاك الدولة الإسلامية: وهي عبارة عن الأموال التي ترد إلى الخزينة العامة ويكون مصدرها أملاك الدولة مثل الأراضي والمناجم والبحار والمشروعات وغيرها.

ثانيا– الإيرادات غير الدورية للدولة الإسلامية:

أ– الغنائم[4]:

- لغة: الغنيمة من الغنم وهو الفوز بالشيء وسيلة من دول مشقة.
- اصطلاحا: هي اسم للمال الذي يظفر به المسلمون من الكفار بالقتال، ويأخذوه عنوة وقهرا أو هي اسم المال المأخوذ من الكفار بالقهر والغلبة.

---

[1] صبرينة كردودي، نعيمة زعرزر، **الخراج والشعور وإمكانية تطبيقهما في وقتنا المعاصر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العد48، 2017، ص 700.

[2] سورة المؤمنون، الآية 72.

[3] عبد الصمد معين محمد سرداح ، مرجع سبق ذكره، ص ص 50– 51.

[4] سلمان نصر، **وسائل الحصول على المال وطرق اكتسابه ومظاهر وسطية الإسلام فيه، دراسة مقاصدية في ضوء الكتاب والسنة**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد3، 15 ديسمبر 2013، ص 160.

ب- الفيء:

وهو الأموال التي يحصل عليها الموجودون دون قتال أي صلحا أو بهروب العدو، كما حدث عند فتح المؤمن لتونس سنة 1159م[1]، قال الله تعالى: "وما أفاء الله على رسوله عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير" سورة الحشر 06[2].

مقارنة بين الغنيمة والفيء:

قسم أغلب الفقهاء مكاسب الحرب على قسمين رئيسيين هما: الفيء والغنيمة، فالفيء ما نيل من أهل دار الحرب قبل لقائها، كأهل حصن زحف عليهم جيش المسلمين، وضيق عليهم الخناق، وشعروا أن لا قبل لهم بالمقاومة، فاتفقوا على إعطاء مبلغ من المال دون قتال أو أهل قرية بلغهم خبر زحف جيش المسلمين إليهم، فبعثوا بمال لهم قبل أن يحل الجيش بساحتهم. فهو والحالة هذه مال وصل من الكفار (العدو) من غير قتال، ولا بإيجاف خيل ولا ركاب، وهو أيضا كمال الصلح والجزية.

وأعشار متاجر أهل دار الحرب، أو ما كان واصلا بسبب من جهتهم، كمال الخراج.

أما مال غنيمة: فهو ما نيل من أهل الشرك عنوة وحربا، ابان قيام الحرب، وبعد أن تضع الحرب أوزارها ويهزم العدو، والغنيمة أصل تفرع عنه الفيء، فكان حكمها أعم[3].

ت- التركات التي لا وارث لها[4]:

ويقصد بها التركات والأموال التي يموت صاحبها دون أن يكون له وارث شرعي يرثها، حيث أن كل تركة لا وارث لها تؤول إلى بين مال المسلمين، وتضم إلى وارداته، وهي من الموارد غير الدورية ليست المال.

ث- الإيرادات المتحصلة من القطاع الخاص:

إن الإيرادات المتحصلة من الأفراد والمنظمات في القطاع الخاص تمثل الحجم الأكبر للإيرادات العامة في الدولة الحديثة وبالنظر للزيادة الكبيرة في الإنفاق في العقود الأخيرة، فإننا نتوقع غير مبالغين أن تحصيل الإيرادات العامة من القطاع الخاص في الدولة الإسلامية الحديثة سوف يزداد طالما أن إيرادات الملكية العامة غير كافية لتغطية الاحتياجات.

---

[1] علي عشي، **الموارد المالية عند الموحدين وانعكاساتها على المجتمع والدولة 514هـ- 668هـ**، مجلة البحوث والدراسات، العدد1، 2021، ص 117.

[2] سورة الحشر، الأية 06.

[3] حمدان الكبيسي عبد المجيد، **مضمون الفيء في النهج الاقتصادي الإسلامي**، مجلة العرب، العدد2، أكتوبر 2000، ص 25.

[4] أحمد عبد العزيز المزيني، **الموارد المالية في الإسلام**، الناشر ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى، 1994، ص 112.

والإيرادات المتحصلة من القطاع الخاص يمكن أن تأخذ شكل الضرائب أو شكل القروض كما يمكن أن تأخذ بإسهامات مع الدولة على أساس المشاركة في الأرباح ويمكن أن تضم إلى هذه القائمة الرسوم والأثمان العامة لمنتجات القطاع وتظل الضرائب مع كل ذلك أهم مصدر للإيرادات العامة[1].

ج- الإصدار النقدي:

وهو قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة زمنية معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة تداول النقود[2].

ج- القروض العامة:

القرض العام عقد، الطرف الأول فيه هي الحكومة الإسلامية وهي الجانب المستدين أو المقترض، والطرف الثاني هو الجمهور أو المصارف اللاربوية وإحدى المؤسسات المالية وهي الطرف الدائن أو المقرض، وبموجب هذا العقد يتعهد الطرف الثاني بتقديم مبلغ القرض للدولة بينما تتعهد الدولة برد مبلغ القرض عند حلول الأجل.

وفي هذا المفهوم يمكننا أن نعرفه بأنه: عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى، تتعهد بموجبه على سداد القرض عند حلول موعد السداد من السلطة المختصة، والفقهاء يطلقون على القرض بأنه عقد من عقود الإرفاق وهي التي يراد بها محض الإحسان من غير مفع مقابل[3].

خ- الأوقاف:

تعتبر الأموال الوقفية من أهم الإيرادات العامة التي تستخدمها الدولة في الإسلام لتحقيق أهداف التنمية الشاملة وتحقيق رفاهية المجتمع في حالة استغلال مواردها استغلالا مثاليا كفؤا، وتجدر الإشارة هنا أنه سوف يتم تناول الأموال الوقفية كأداة من أدوات السياسة المالية في الإسلام بشكل مفصل.

---

[1] محمد نجاة الله صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] فايزة يوب، **سياسة الإصدار كآلية لتمويل غير التقليدي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تلمسان، العدد13، 2019، ص 487.

[3] صبرينة كردودي ، **تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي (التوظيف- القروض)**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد1، جوان 2013، ص 304.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول التضخم الركودي

الركود التضخمي حالة يمر بها الاقتصاد تتصف بالتباطؤ فيما يخص معدلات النمو الاقتصادي مع زيادة البطالة وارتفاع معدلات التضخم لذلك اهتم به الكتاب والباحثون الاقتصاديون لدراسة أسبابه ومختلف مظاهره وفي هذا السياق سوف نتطرق إلى أزمة الركود التضخمي كأحد الأزمات الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف أزمة الركود التضخمي

سوف نتعرض في هذا المطلب إلى التعريف بأزمة الركود التضخمي.

الفرع الأول: تعريف الأزمة

أولا[1]: الأزمة في اللغة: الشدة والقحط.

ثانيا[2]: التضخم في اللغة: مصدر ضخم، والتضخم كما جاء في القاموس العظيم من كل شيء.

الفرع الثاني: مفهوم أزمة الركود التضخمي

عند تناول الأبحاث المتعلقة بأزمة الركود التضخمي واجه الباحثون تعاريف متعددة لظاهرة التضخم الركودي أهمها:

أولا- الركود التضخمي في الاصطلاح:

حيث نجد أن التعريف يشرح الوضعية الاقتصادية التي يمكن أن ينشط فيها التضخم الركودي وذلك من خلال الارتفاع الشديد في الأسعار المتزامن مع الارتفاع في معدلات البطالة مع تباطؤ في النمو الإقتصادي.

ثانيا[3]: وبذلك فالركود التضخمي هو تعبير يستخدم في الإقتصاد الكلي لوصف المرحلة التي يشترك فيها تواجد خصائص التضخم الإقتصادي مع الركود الاقتصادي والبطالة والانكماش فهو الحالة التي تتحقق فيها بعض سمات التضخم، فتضمن حالة الركود التضخمي ارتفاع الأسعار التي هي سمة من سمات التضخم الأساسية. وسمات أخرى من الركود والتي تتمثل بانخفاض حجم الإنتاج والنشاطات، انخفاض الاستثمار، انخفاض درجة استخدام الموارد، انخفاض درجة استغلال الطاقات الانتاجية، اتساع البطالة وعدم ارتفاع الأجور بشكل يتناسب وارتفاع

---

[1] شوفي ضيف، **المعجم الوسيط**، اللغة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، (1426هـ/2005م)، باب الهمون، ص16.

[2] قصي مساهر محمد، **خطر التضخم وأثره في المعادلات المالية في ضوء الشريعة الاسلامية**، مجلة البحوث والدراسات الاسلامية، العراق، العدد63، ص144.

[3] نوة بن يوسف، **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص73.

الأسعار ما يرتبط بكل ذلك من انخفاض معدلات النمو وهو الأمر الذي يعني وجود سمات الركود هذا بجانب ارتفاع الأسعار والذي هو سمة التضخم، ولذلك يطلق على هذه الحالة الركود التضخمي لأنها تحمل سمات الكساد والتضخم في آن واحد.

المطلب الثاني: أسباب وقياس الركود التضخمي

في هذا المطلب سوف نتناول أسباب وقياس ظاهرة الركود التضخمي.

الفرع الأول: أسباب الركود التضخمي

عقد السبعينات من القرن العشرين يعد عقد الاضطرابات الاقتصادية على المستوى الدولي التي كانت إحدى أهم نتائجها ظهور أزمة التضخم الركودي، والتي أرجعتها العديد من الديانات الاقتصادية الغربية إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية، ويمكن إيضاح هذه العوامل على النحو التالي[1]:

1- ارتفاع أسعار النفط: قرار مجموعة أوبك برفع أسعار النفط وذلك من خلال صدمتين سعريتين في عامي (1973- 1974) و(1979- 1980) كان له نتائج سلبية على اقتصاديات الدول الرأسمالية حيث أدى إلى:

- ارتفاع المستوى العام للأسعار اعتبارا من عام 1974؛
- اختلال ميزان الحساب الجاري بسبب تراجع مبادلاتها مع الخارج؛
- ركود النشاط الإقتصادي بسبب انخفاض الدخل الناجم عن تدني قيمة الإنتاج الصناعي.

2- انتشار الظواهر الاحتكارية بصورها ودرجاتها المختلفة: النظام الإقتصادي الرأسمالي لم يعد يعمل لتكرار الفاعلة التي تصورها الرواد الأوائل للرأسمالية، بل أصبحت هناك احتكارات رأسمالية ممثلة بالشركات متعددة الجنسية وبالاحتكارات الحكومية للدول الرأسمالية. وأصبحت اليد الخفية تتحرك على أساس مصالح النخبة الفاعلة في النظام، حيث يؤدي الاحتكار إلى حالة الركود وتعطيل استخدام كل الطاقات الكامنة.

3- اختلال آلية الأسعار: تعتبر أسعار أداة من أدوات إعادة التوازن الإقتصادي حيث ترتفع في الانتعاش وتنخفض في الركود، ولكن ما نلاحظه في هذه الأزمنة أن الأسعار فقدت هذه الخاصية وتحولت إلى تجاه تضخمي طويل المدى.

4- رأسمالية الدول الاحتكارية: وهي تعني جميع قوة الاحتكارات إلى قوة الدولة في آلية موحدة لتوطيد تداول رأس المال، فدور الدولة في الحياة الاقتصادية الذي دافعت عنه الكنزية أصبح أداة لاتخاذ سياسات إقتصادية تتماشى مع

[1] سماح غانم عبد الكريم، **التضخم الركودي في الإقتصاد السوري أسبابه ونتائجه دراسة تحليلية**، دراسة معدة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، ص(21-22).

المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات الرأسمالية بسبب دخولها في أزمات إقتصادية ناجمة عن صراعها في ميزان القوى السياسية العالمية.

5- الثورة العالمية والتكنولوجيا: التغيرات التكنولوجية أدت إلى تضاءل دور بعض فروع الصناعات والتي تتسم بكثافة العمل، وبروز صناعات أخرى تتميز بارتفاع مستوى الفن التكنولوجي وتعاظم كلفة رأسمال الثابت وارتفاع معدلات الربح، التوجه إلى الصناعات كثيفة رأسمال أدى إلى تغير نسبي في أنماط الطلب.

6- ظاهرة تدويل رأس المال: زيادة تراكم رأسمال على الصعيد الدولي أدت إلى تزايد الترابط والتشابك بين البلدان الرأسمالية المختلفة، وبالتالي فإن أي انخفاض بسبب الدخل أو الناتج أو مستوى التوظيف في بلد رأسمالي سينتقل حتما إلى بلد أو مجموعة بلدان رأسمالية أخرى، والفضل يعود في ذلك إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي مدت الجسور بين بلدان العالم الرأسمالي.

7-انهيار نظام بروتن وودز: أسهمت أسس التي قام عليها النظام النقدي الدولي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ونشوء ما يعرف بنظام الصرف بالذهب -الدولار بعد بروتن وودز في تشجيع الولايات المتحدة على اتباع ما يعرف بسياسة الإهمال غير المضر إزاء عجزها المالي وإزاء العجز في ميزان مدفوعاتها، وكان قد شاع في حينها في الادبيات الاقتصادية تعبير الاختلال المفيدة إشارة بأن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي هو المصدر الذي يزود العالم بالدولار لتسيير التبادل الدولي[1].

8- أزمة الغذاء العالمية: بدأت هذه الأزمة في مطلع السبعينات من القرن الماضي وبلغت ذروتها 1974 حين انخفض المخزون العالمي من الحبوب إلى ما يكفي شهرا واحدا، وكانت مقدمات تلك الأزمة قد بدأت في أواخر عام 1972 بتغيرات المناخ التي أثرت بشكل واضح في مناطق مهمة لإنتاج الحبوب، أمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة 30% تقريبا، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع أسعار الحبوب ثم شمل الارتفاع كل أسعار السلع الغذائية العالمية.

الفرع الثاني: كيفية قياس التضخم الركودي[2]

عند رصد ظاهرة الركود التضخمي، يعتمد الاقتصاديون عادة على مؤشر يسمى معدل الركود التضخمي، أو معدل التضخم الركودي، ويسميه البعض آخر مؤشر الاضطراب، وهو مؤشر يعبر عن مجموع معدل التضخم ومعدل البطالة كما يلي:

معدل الركود التضخمي= معدل التضخم+ معدل البطالة

[1] زكي أمين هجبر عدنان، **اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكيف والتمويل والاصلاح**، جامعة بغداد، 1990، ص(111).

[2] رابح خوني، حميد عزري، **التأصيل النظري لظاهرة الركود التضخمي في الأدبيات الاقتصادية**، مجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة بسكرة، العدد 02، 2020

استنادا إلى المؤشر السابق لرصد الركود التضخمي، نستطيع أن نقرر أن اقتصاد دولة ما يعاني من ركود تضخمي في حالة تجاوز معدل الركود التضخمي النسبة 8%، يشترط تصاعد كل من معدل التضخم ومعدل البطالة، ولكن في حقيقة الأمر بالرغم من أن معدل الركود التضخمي يعتبر مؤشرا جيدا لرصد ظاهرة الركود التضخمي في الإقتصاد إلا أن ربطه بنسبة 8% ترد عليه بعض الاشكاليات فمن المحتمل أن يتجاوز معدل الركود التضخمي في إقتصاد دولة ما النسبة 8%ولكن في نفس الوقت وقد يبقى معدل البطالة فقط أو معدل التضخم فقط عند النسبة 4%، ففي هذه الحالة لا يمكن القول أن إقتصاد هذه الدولة يعاني من ظاهرة الركود التضخمي، والواقع أن هناك اجماع بين الاقتصاديين إلى أنه في حالة تجاوز معدل الركود التضخمي نسبه 8% مع تصاعد كل من معدل التضخم ومعدل البطالة في هذه الحالة فقط يمكن أن نقرر بأن الاقتصاد يعاني من ظاهرة الركود التضخمي.

المطلب الثالث: مظاهر وتفسيرات ظاهرة التضخم الركودي

الفرع الأول: مظاهر التضخم الركودي

تشترك مظاهر التضخم الركودي في معظم اقتصاديات الدول النامية، وفي هذا الفرع سوف نتطرق إلى بيان مظاهر ظاهرة التضخم الركودي في الجزائر كما يلي:

1- تراجع معدلات النمو الإقتصادي[1]: يعتبر تدهور معدلات النمو الإقتصادي أحد أبرز وأهم المعالم التي ظهرت في البلدان الرأسمالية التي أصيبت بالركود التضخمي من بداية السبعينات، وكان هذا التدهور في معدلات النمو الإقتصادي واضحا وجليا في أعقاب سنوات طويلة من الانتعاش والازدهار اللامع، حيث حققت البلدان الرأسمالية معدلات مرتفعة وملحوظة في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية التسعينات انعكس هذا الارتفاع الكبير في معدلات النمو إلى زيادات واضحة في الإنتاج الصناعي وتقدم ملحوظ في فنون الإنتاج ويعزي هذا الارتفاع والنمو الكبير في معدلات النمو والذي رافقه تراجع كبير في معدلات البطالة والتضخم الذي حققته دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة إلى عدة عوامل أهمها:

- ❖ التطور التكنولوجي الهائل الذي طرأ على فنون الانتاج؛
- ❖ زيادة الانفاق العام في المجال العسكري وفي مجال الضمان الاجتماعي؛
- ❖ انتعاش حركة التجار الدولية، خاصة في مجال تصدير رؤوس الأموال؛
- ❖ استمرار تقسيم العمل الدولي لصالح الدول الصناعية على حساب الدول النامية.

2- تزايد أسعار بشكل مستمر: باتت ظاهرة التضخم أكثر الظواهر الاقتصادية ارتباطا بالاقتصاديات المتقدمة وذلك لاختلاف مستويات نموها وتطورها الاقتصادي، وبدأت هذه الظاهرة بالتزايد في أعقاب الحرب العالمية الثانية

[1] محمد خليل البحيصي، **ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق**، رسالة استكمال للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، سنة 2018، ص 18، 19، 20

واشتدت حديثا في السبعينات والثمانينات والتسعينات، وقد انعكست حدة التضخم العالمي في السبعينات بصورة خاصة، ومن خلال الارتفاع المتواصل لأسعار الكثير من المواد الأولية.

3- استمرار انخفاض معدل الربح: يعتبر مدى التغير الذي يطرأ على معدل الربح على المدى الطويل هو العنصر الحاكم لحركة النظام الرأسمالي، فكلما كان معدل الربح مرتفعا بدرجة كافية كلما استمرت عمليات التراكم والتوسع الانتاجي والعكس صحيحا أيضا، ومن المعروف أن هناك عوامل التي تتحكم في تحديد معدل الربح مثل معدل استغلال العمالة، ومدى اتساع الأسواق.

وفي هذا المجال تجدر الاشارة إلى أن هناك اجماع بين معظم مدارس الفكر الإقتصادي على حقيقة معينة تتعلق باتجاه معدل الربح على مدى الطويل، هذه الحقيقة أكدتها كل من المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الماركسية والمدرسة الكنزية، تتعلق هذه الحقيقة بأن هناك ميلا كامنا وطويل المدى لمعدل الربح نحو التناقص، وذلك على الرغم من الاختلاف الفكرية الشائع تبرير أسباب هذا الميل، وأيضا الاختلاف الحاد في المواقف الاجتماعية لهذه المدارس وقد أوضحت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن نصيب الأرباح من الناتج الصافي الشركات البريطانية قد انخفض من (25,2%) في الفترة 1950- 1954 إلى ما يقارب النصف (12,1%) في عاما (1970) وفيما يتعلق لحالة الاقتصاد الأمريكي فقد أشار الإقتصادي أرنست ماندل إلى أن معدل الربح في الشركات الأمريكية غير المالية قد تعرض لهبوط واضح وطويل المدى خلال الفترة 1948 إلى 1973 فقد انخفض هذا المعدل من (8,6%) في الفترة 1948- 1950 في عام 1973.

4- ارتفاع معدلات البطالة: يتمثل السبب الرئيسي للبطالة في قصور الطلب الكلي، لذلك فإن المتغير الإقتصادي الهام الذي يمكن من خلاله التحكم في مستوى التوظيف بصورة فعالة هو مستوى الانفاق الكلي وبالتالي إذا كان مستوى الانفاق الكلي منخفضا فإن إنتاج المنشآت من السلع والخدمات سوف يكون منخفضا هو الأخر، الأمر الذي ينعكس بالسلب على مستوى التوظيف، أما إذا كان مستوى الانفاق مرتفعا فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج بالنسبة للمنشآت من السلع والخدمات والذي ينعكس في النهاية على مستوى التوظيف بشكل إيجابي.

من المعروف تاريخيا أن التقلب في معدلات التوظيف ومعدلات البطالة محكوم بالتقلبات الاقتصادية الدورية، فعندما تحدث الأزمات الدورية في النظام، يتحول بعدها اتجاه النشاط الإقتصادي نحو الركود، حيث تنخفض الأسعار، وتتراكم السلع وينخفض معدل الأرباح، وتزيد حركات الافلاس، وترتفع نسب الطاقات المعطلة، وهنا يلجأ أصحاب الأعمال لمواجهة الموقف من خلال تخفيض أجور العمال وطرد عدد منهم خارج دائرة الانتاج، حين تصل مرحلة الركود إلى نهايتها، تبدأ مرحلة الانتعاش بالظهور، حين تنتعش الأسواق، ويختفي المخزون السلعي، وترتفع أسعار وتتزايد الأرباح، ويتم تشغيل الطاقات المعطلة، ومن ثم يتزايد الطلب على العمال وبالتالي تنخفض معدلات البطالة، ويستمر الوضع كذلك إلى أن تصل مرحلة الازدهار إلى منتهاها. وعندئذ تصل إلى أزمة جديدة يتحول بعدها مسار النشاط الإقتصادي نحو الركود، وهكذا تبدأ دورة إقتصادية جديدة.

5- تراجع معدلات نمو الانتاجية: يعتبر نمو الانتاجية بصفة عامة أحد أهم العوامل المفسرة للتقدم الإقتصادي والذي شهدته الدول الأوروبية الغربية و الولايات المتحدة الامريكية في الخمسينات والستينيات، إلا أن ثمة تدهور ملموس قد حدث في نمو الانتاجية في هذه الدول ابتداءا من السبعينات، وتوصل المجتمعون إلى تحديد أهم العوامل الكامنة وراء ظاهرة تدهور نمو الانتاجية من أهمها:

- تباطء النمو في ظهور المخترعات الجديدة؛
- تراجع معدلات التكوين الرأسمالي؛
- التغيرات التي حدثت في هيكل العمالة؛
- التدهور الذي حدث في نمو الكثافة الرأسمالية لكل عامل موظف.

6- انخفاض معدل تكوين رأس المال: هناك اتفاق عام بين جميع الاقتصاديين على مختلف مدارسهم وانتماءاتهم المذهبية والفكرية، على تراكم رأس المال الذي يتحقق من عمليات الادخار والاستثمار، ويعتبر المحرك الأساسي والضروري لإحداث النمو المستمر.

7- نمو العجز في الموازنة العامة: من المعروف عن حالة العجز أو الفائض في الموازنة أنها تسير وفقا لحركة الدورة الاقتصادية، ففي فترة الازدهار حينما ينتعش الدخل القومي ويتزايد مستوى الدخل والناتج والتوظيف، تتزايد تبعا لذلك موارد الدولة من الضرائب المباشرة وغير مباشرة وهذا ما يؤدي بشكل طبيعي إلى اختفاء العجز في الموازنة، أما في الكساد عندما ينخفض مستوى النشاط الإقتصادي يقل مستوى الدخل والتوظيف فمن المألوف أن يقل الفائض ويظهر العجز.

الفرع الثاني: تفسيرات ظاهرة التضخم الركودي

لقد أثبتت بعض الدراسات الأكاديمية أن ظاهرة التضخم الركودي يقف خلفها جملة من الأسباب نلخصها فيما يلي[1]:

1. **تدني معدلات النمو الاقتصادي:** تميز الاقتصاد الجزائري خلال العقود الاربعة المنصرمة بتذبذب معدلات النمو الاقتصادي إذ بلغ متوسط معدل النمو خلال فترة الثمانيات 2.8% و1.57% خلال فترة التسعينات ليعرف بعض التحسن خلال العقد الأول من القرن العشرين ليبلغ 3.89 ويتراجع مرة أخرى إلى 2.37 خلال العشرينية الأخيرة وهي معدلات منخفضة بالنظر إلى الإمكانيات الكبيرة التي تمتلكها الجزائر. إن تطور معدل نمو الناتج المحلي في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية وبالتحديد صدمات أسعار النفط، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات وبالتالي زيادة الإنفاق على مختلف المشاريع الاستثمارية، ومن ثم زيادة الناتج

[1] نادية العقون، **الركود التضخمي في الجزائر- دراسة اقتصادية تحليلية للفترة (1980- 2919)**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد01، جوان 2021، ص 276- 277.

المحلي الإجمالي وزيادة التشغيل وفي المقابل يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، وتراجع الإنفاق العام وتقلص المشاريع الاستثمارية، وبالتالي التراجع في النمو الاقتصادي وفي نمو العمالة أي أن تقلبات أسعار النفط تحدث في الاقتصاد دورة مزدوجة من الازدهار والانكماش.

2. **اختلال الهيكل الإنتاجي:** يتميز الاقتصاد الجزائري باختلال هيكلة الإنتاج إذ يهيمن قطاع النفط والغاز الطبيعي على البضاعة الجزائرية من ناحيتين، فمن الناحية الأولى يعد قطاع النفط والغاز أكبر قطاع صناعي بلغ متوسط نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي 36% خلال الفترة (1997- 2018)، ومن الناحية الثانية فإن الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط والغاز والمنتجات ذات الصلة تضل المصدر الرئيسي للرأسمال الاستثماري للصناعات الأخرى، وأن الاعتماد على قطاع المحروقات وإيراداته لتمويل التنمية تنتج موجات تضخمية ناتجة عن التقلبات في أسعار النفط.
3. **الهيكل السلعي للصادرات والواردات:** يتكون الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية من المحروقات، مما يجعل الاقتصاد الجزائري ذا حساسية مرتفعة للتضخم، فإذا تدهورت أسعار المحروقات فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة، مما يدفع الدولة إلى زيادة الإصدار النقدي أو الاقتراض وهو ارتفاع الأسعار في الداخل، كما قد تلجأ الدولة إلى تنشيط صادراتها عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع التي تدخل فيها عناصر الإنتاج المستوردة، وكل هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
4. **زيادة النفقات العامة وتمويل عجز الموازنة العامة:** يعد عجز الموازنة من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية وتعود أسبابه بشكل أساسي إلى ضعف إيرادات الدولة ومحدوديتها مقابل التزايد المستمر في النفقات العامة، مما يولد الضغوط التضخمية، فالحكومة تلجأ إلى تغطية عجز الموازنة من خلال التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد أو عن طريق الدين العمومي وفائض الجباية البترولية في ظل عدم فعالية النظام الجبائي.
5. **الافراط في التوسع النقدي:** تميزت عملية الإصدار النقدي في الجزائر بعدم التزام الحيطة والحدر إذ تطلب تنفيذ البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية أموالا كثيرة، في الوقت الذي لم تحقق فيه استثمارات إنتاجية حقيقية، الأمر الذي كان من شأنه أن يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.
6. **أزمة المدفوعات الخارجية:** عرفت الجزائر هذه المشكلة مع بداية الثمانيات وبدأت تظهر جليا مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986، إضافة إلى تأثير خدمات الديون والشروط القياسية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية بموجب برامج الإصلاح والانتعاش الاقتصادي التي تميزت بارتفاع التكلفة الاجتماعية وما صاحبها من تسريح للعمال، مما أدى إلى تراجع معدلات التشغيل وارتفاع كبير في معدلات البطالة.
7. **سياسة تخفيض قيمة الدينار:** كانت سياسة التخفيض قبل سنة 1986 فكرة مرفوضة، لكن مع العجز الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني، ومع التوقف عن الدفع الذي أعلن في 6 أفريل 1994، وانغلاق أسواق رؤوس

الأموال في وجه الجزائر، رغم سلسلة الإصلاحات الاقتصادية، هذا ما دفع لقبول فكرة التخفيض المقترحة للدينار الجزائري، وإعادة الثقة فيه والوصول إلى توازن خارجي من خلال تحقيق بين الأسعار المحلية والدولية.

8. **النمو الديمغرافي والاختلال في سوق العمل:** أدت الزيادة السكانية إلى تزايد عروض طالبي العمل في سوق العمل الجزائرية، حيث عرفت الجزائر في الفترة (1962- 1985) تضاعفا لعدد سكانها مع معدل نمو سكاني تجاوز 3% وهو من بين أكبر المعدلات آنذاك، لتصبح بذلك المسألة السكانية من خلال تزايد عدد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد تشكل عقبة في الاستقرار وتوازن سوق العمل بالجزائر وهو ما يأتي ضمن تحليل المدرسة الهيكلية لتفسير مشكلة البطالة.
9. **الارتفاع في تكاليف الإنتاج:** عند محاولة رصد التغيرات في تكاليف الإنتاج تعتمد على عنصرين أساسيين هما ارتفاع الأجور وتكلفة مستلزمات الإنتاج، وبما أن الأجور تمثل المصدر الأساسي لاستهلاك العائلات فإن حصول أي زيادة في كتلة الأجور من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي، وأن زيادة في الأجور لا تقابلها زيادة في الإنتاج الحقيقي ستؤدي إلى حدوث ما يسمى بالفجوة التضخمية، فارتفاع الأجور يعد من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري بنسبة تتراوح بين تكاليف الإنتاج التي تتحملها المؤسسة ولعل المصدر الأساسي لهذه الزيادة في الأجور هو الفوائض النفطية.

المطلب الرابع: علاقة التضخم بالبطالة

من المعتقد على نطاق واسع أن هناك علاقة عكسية بين مستوى البطالة ومستوى التضخم في الإقتصاد. فعندما يكون معدل البطالة مرتفعا يكون معدل التضخم منخفضا، والعكس بالعكس، لكن الواقع يثبت عكس ذلك لأنه من الممكن أن تكون العلاقة بين التضخم والبطالة إيجابية بحيث تكون العلاقة طردية بين البطالة والتضخم.

الفرع الأول: العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم (تغير الطلب الكلي)[1]

ولنفرض أن الاقتصاد كان متوازنا عند النقطة Aكما هو في الشكل (01) حيث تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي .

[1] هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، **دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010**، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة الوادي، العدد 8، ديسمبر 2014، ص09

الشكل رقم (01) بين العلاقة السببية بين التضخم والبطالة

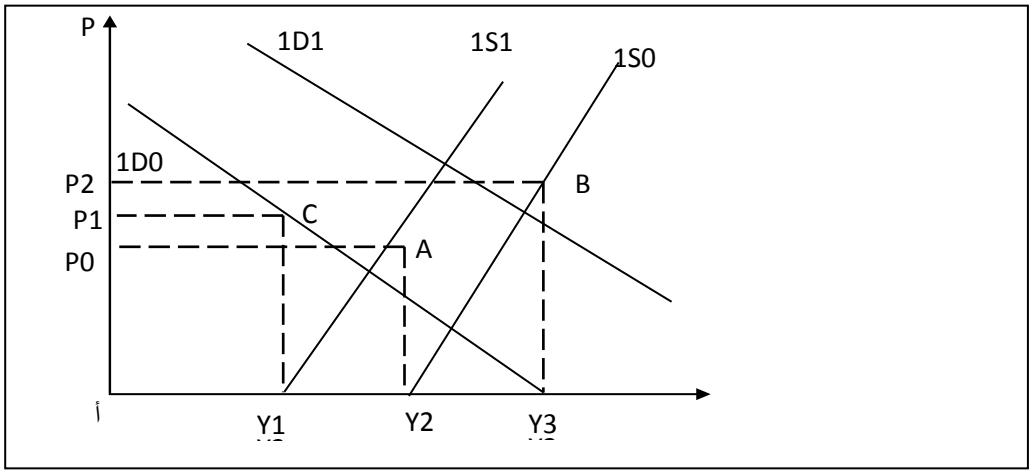

المصدر: أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة والدار العلمية الدولية، عمان، الطبعة الأولى، ص 301.

حين كان حجم الناتج y مستوى P0 ولنفترض أن الطلب الكلي قد ازداد بفعل أحد العوامل، غير عامل السعر، مثلا في حالة ازدياد الكتلة النقدية M ينتج عنها ارتفاع الطلب الكلي وهذا ما يؤدي إلى نقل منحنى الطلب من الموضع AO وبهذا ينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة.B

نلاحظ أن الانتقال إلى وضع التوازن الجديد قد ارتبط بارتفاع حجم الناتج y0 إلى y1 مما يعني انخفاض معدل البطالة، كما أنه ارتبط بارتفاع مستوى أسعار من p0 إلى p1 مما يعني في النهاية ارتفاع معدل التضخم، في هذا المثال يرتبط انخفاض البطالة مع ارتفاع معدل التضخم أي أن العلاقة بين البطالة والتضخم عكسية على العكس من ذلك إذا انخفض الطلب الكلي من جراء عوامل خارجية كما في حالة انخفاض العرض النقدي فسينخفض حجم الناتج وسينخفض مستوى الأسعار كما في الانتقال من النقطة Bإلى النقطة A وهذا يدل على ارتفاع معدل البطالة قد ترافق بانخفاض معدل التضخم وأن العلاقة بين البطالة والتضخم في هذه الحالة أيضا هي علاقة عكسية سلبية.

الفرع الثاني: العلاقة الايجابية بين البطالة والتضخم (تغير العرض الكلي)[1]

بالعودة إلى الشكل (1)، ونفترض أن التوازن كان عند النقطة A ونفترض أن العرض الكلي قد انخفض لأسباب خارجية مثل الارتفاع المفاجئ في تكاليف الإنتاج في هذه الحالة سينتقل منحنى العرض الكلي AS0 نحو اليسار إلى الوضع As1 وينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطة C ونلاحظ أن هذا الوضع التوازني

[1] أحمد ياسين عيد، **السياسة المالية الإسلامية وأثرها في معالجة التضخم الركودي**، مجلة الجامعة العراقية، العدد37، بدون سنة، ص 498

الجديد يتصف بارتفاع مستوى أسعار وانخفاض مستوى الناتج كما كان عليه في النقطة A أي أن الإنتقال من A إلى C ترافق بارتفاع معدل التضخم ارتفاع مستوى البطالة في آن واحد.

ويحدث العكس إذا افترضنا أن العرض الكلي قد ارتفع لأسباب خارجية (غير تغير أسعار) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وازدياد الناتج، في هذه الحالة يترافق انخفاض التضخم مع انخفاض البطالة، وتظل العلاقة إيجابية بين البطالة والتضخم.

الفرع الثالث: منحنى فيلبس

لإيجاد العلاقة بين ظاهرتي التضخم والبطالة، قام الإقتصادي فيلبس في عام 1958 ينشر دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الإنجليزي مستخدما بيانات تمتد بين عامي (1867- 1957) إذ وجد فيلبس بأن الأجور ترتفع بشكل واضح حينما تنخفض معدلات البطالة وعندما ترتفع هذه الأخيرة تنخفض معدلات تطور وكانت النتيجة أن هناك نوعا من المفاوضة بين التضخم والبطالة، أي أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم. وقد تمثل تلك العلاقة لمنحنى فيلبس بالشكل التالي:

الشكل رقم (2): منحنى فيلبس لتوضيح العلاقة بين التضخم والبطالة

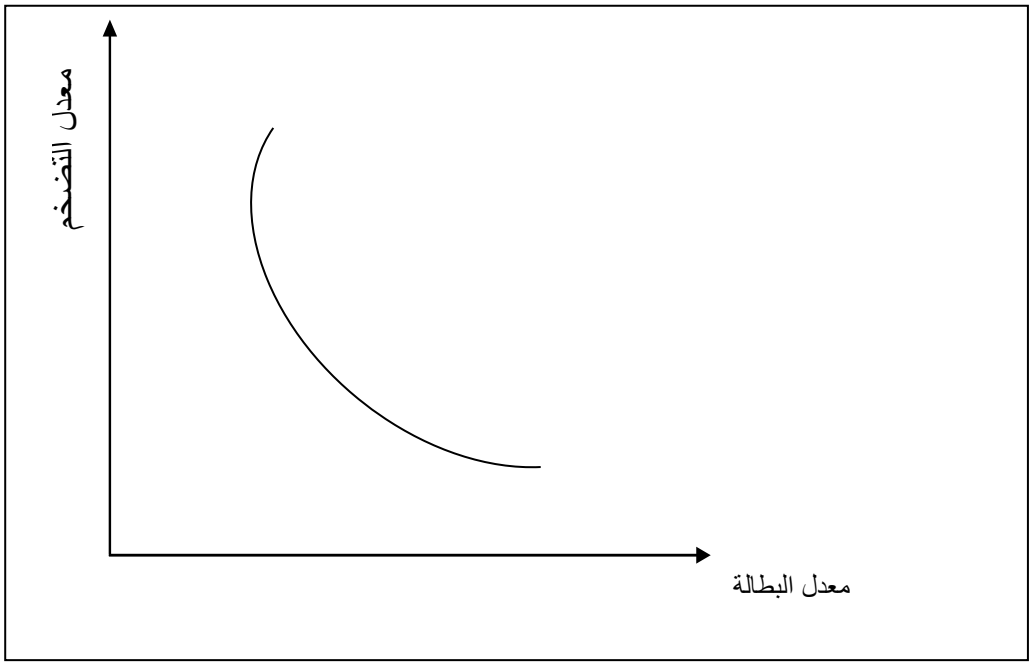

المصدر: خالد واصف، أحمد حسن، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص 265.

يعود تفسير المنحنى رقم (02) إلى أنه عند زيادة الطلب الكلي في اقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغرائهم بأجور مرتفعة وهذا يعني اقتراب الاقتصاد

من التوظيف الكامل، وإذا اقتربنا من التوظيف الكامل زاد معدل الارتفاع في الأسعار تكاليف الإنتاج بفعل زيادة تطور وبالتالي يخلق التضخم، إذن البطالة انخفضت في حين أن معدلات التضخم ارتفعت.

استنتج فيلبس أنه إذا كان معدل زيادة الانتاجية هو 2% سنويا فإن وجود معدل البطالة يبلغ 2,5% يتماشى مع تحقيق استقرار الأسعار، وللمحافظة على استقرار الأجور يتوجب ميول معدل بطالة يساوي 5,5%.

أما في حالة الركود والكساد فإن ذلك يعني أن الوضع الإقتصادي في تراجع وأن الطلب إما ثابت أو في انكماش مما يعني ثبات أسعار نسبيا أو تراجعهما، أي انخفاض معدلات التضخم أو اختفاؤه وظهور البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع الرأسمالي لمكافحة التضخم.

وما جاء عام 1970 حتى انهارت هذه العلاقة بين التضخم والبطالة، ففي عام 1969 حاول الرئيس الأمريكي السابق فيكسون أن يخفض معدل التضخم الذي كان آنذاك في الوم أ والذي كان يتراوح ما بين (5-6%) عن طريق تقييد نمو الطلب الكلي بالأساليب الكنزية بواسطة تقليل حجم النقود والائتمان المصرفي وانفاق العام غير أن النتائج كانت عكسية تماما، وبشكل يناقض الفكرة الأساسية الفكرة التي قام عليها منحنى فيلبس، ففي عام 1970 انخفض حجم الإنتاج الصناعي الأمريكي بأكثر من 5% وتضاعف معدل البطالة تقريبا، وظل مستوى العام للأسعار مرتفعا كما استمرت إدارة فورد في تطبيق نفس هذه السياسة مع تحقيق نفس النتائج السيئة (تدهور في معدلات النمو وتزايد معدلات البطالة والتضخم).

الأمر الذي وقع بورنس رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى القول «يجب علينا أن نعترف بالحقيقة القاسية الماثلة أمام أعيننا، هي أن ثمة جزء كبير من سوقنا الداخلية قد فقد فاعليته في مجال المنافسة، ذلك أنه إذا كان معدل البطالة يتراوح ما بين 8-9% غير كاف لإيقاف التضخم فإن ذلك يعني أن اقتصادنا لم يعمل كما كان يعمل في الماضي».

ولم يكن الأمر قاصرا على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل كان ذلك أيضا في الدول اوروبية الرأسمالية، إذ ظلت معدلات التضخم في ارتفاع مستمر، مع نمو واضح في معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو، وتم ذلك في إطار الركود الإقتصادي وهنا بدأ الاقتصاديون الرأسماليون يلاحظون لأول مرة ظاهرة جديدة لم تكن معروفة من قبل وغير معقولة في نظرية الكنزية وهي ظاهرة تعايش نمو البطالة مع تزايد معدلات التضخم وسميت هذه الظاهرة بالتضخم الركودي الذي يقاس معدله من خلال الجمع الحسابي بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

إن ظاهرة التضخم الركودي قد دمرت وهم الاعتقاد الذي كان سائدا حول صحة منحنى فيلبس، فلم تعد القضية هي الفاصلة بين التضخم والبطالة والبحث عن حل وسيط بينهما، إنما القضية أصبحت تواجد البطالة مع التضخم في إطار من الركود الاقتصادي، وهي أمور تتنافى مع منطق منحنى فيلبس الكنزي.

كما أثبتت الممارسات الاقتصادية التي طبقتها حكومات نيكسون وفورد وكارتر وحكومات دول أوروبا الغربية عدم استجابة الواقع الرأسمالي الجديد السياسات الكنزية التقليدية. وهنا وصل الاقتصاديون الرأسماليون ومعهم سياسة الغرب إلى طريق مسدود وسادت بين صفوفهم ضجة كبرى، عبرت عن النهاية في شك كبير في النظرية الكنزية[1].

[1] هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، مرجع سبق ذكره، ص 11

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تسليط الضوء على الدراسات السابقة والمقارنة بين الدراسة الحالية بالإضافة إلى القيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى الدراسات المحلية السابقة.

الفرع الأول: دراسة دلال بن طبي

وهي بعنوان "وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي– دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.

الإشكالية: ما مدى كفاءة أدوات السياسة المالية في تحقيق الأهداف التي رسمها النظام الاقتصادي الاسلامي؟

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الهام للسياسة المالية الإسلامية للنهوض باقتصادها واستقراره من خلال توجيه الفائض من المال من الجهات الغنية نحو الجهات الفقيرة، وأيضا إبراز أهمية أدواتها في علاج المشكلات التي تواجهها الاقتصاديات الإسلامية.

توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي بمثابة تنظيم مالي تستخدم أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة من أجل تحقيق أهدافها المختلفة من استقرار وتنمية اقتصادية وعلاج أبرز المشكلات التي تعيق تطور الاقتصاد الإسلامي.

الفرع الثاني: دراسة عز الدين شرون

وهي بعنوان "مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية– دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2016/2015.

الإشكالية: كيف يمكن تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية؟

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الوقف النقدي والسعي للوصول إلى الأساليب التي تمكن من استثمار الوقف النقدي على أكمل وجه مع مراعاة الحدود الشرعية التي تضبط ذلك وإلى الوصول إلى كون اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير على طرق استثمار الوقف.

توصلت الدراسة إلى أن الوقف النقدي يساهم في التنمية، وإن اختلفت درجة تأثير كل الآليات المقترحة له فكلما تواجدت هذه الآليات في بيئة واحدة شمل الاستغلال الأمثل للأوقاف النقدية الموجودة، إذا ما توفرت البيئة القانونية والتنظيمية لذلك مما يحقق التنمية المنشودة.

الفرع الثالث: دراسة نادية العقون

وهي بعنوان "الركود التضخمي- دراسة تحليلية للفترة (1980- 2019)"، مقالة مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد1، جوان 2021.

الإشكالية: ما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الركود التضخمي في الجزائر خلال فترة (1980-2019)؟

تهدف الدراسة إلى الكشف عن وجود ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد الجزائري مع إبراز أهم الأسباب المؤدية إلى حدوثها، واستخلاص الإجراءات الواجب على الحكومة اتباعها لمعالجتها.

توصلت الدراسة إلى أن هناك تضارب في آراء تفسير ظاهرة الركود التضخمي، وأن الجزائر تعاني من هذه المشكلة منذ فترة طويلة، وأن سببها الرئيسي راجع لجملة من الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري وأيضا اختلالات في الهيكل الإنتاجي ما ساهم بشكل كبير في ارتفاع معدلات البطالة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

في هذا العنصر سنتناول التطرق إلى الدراسات غير المحلية السابقة.

الفرع الأول: دراسة عبد الصمد معين سرداح

وهي بعنوان "الاقتصاد الإسلامي ودورها في محاربة الفقر"، شهادة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

الإشكالية: ما مدى فاعلية وكفاءة أدوات السياسة المالية (إيرادات ونفقات) للنظام الاقتصادي الإسلامي في علاج مشكلة الفقر؟

تهدف الدراسة إلى توضيح كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة للسياسة المالية الإسلامية وتوضيح أهدافها وكيفية معالجة مشكلاتها الاقتصادية من بطالة وفقر وذلك من خلال إبراز فعاليتها وتأثيرها الكبير على هذه المشكلات من أجل الوصول إلى حلها.

الفرع الثاني: دراسة وهبة الزحيلي

الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، هذه الدراسة عبارة عن دراسة فقهية تبحث فيما تركه الإنسان من أوقاف ووصايا وإبراز الفرق بينهما وبين النظرة الفقهية لضبط شروط وحدود كل واحدة منهما.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

تعد هذه الدراسة بمثابة امتداد للدراسات السابقة والي لمست العديد من الجوانب التي تطرقنا إليها في موضوعنا واشتركت معها في عدة عناصر، إلا أن هذه الدراسة استهدفت بشكل خاص إلى إبراز الدور الهام للوقف في علاج أزمة البطالة، محاولة لرسم الخطوط الفاصلة بين الغموض والوضوح في موضوع البحث، فهي بمثابة ميزان علمي يزن به الطالب القيمة العلمية المضافة في بحثه.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل نستخلص أن السياسة المالية الإسلامية عبارة عن تنظيم مالي تسعى إلى تحقيق تقدم وارتقاء سواء في المجال الاقتصادي أو باقي المجالات الأخرى عن طريق استخدامها لإيراداتها ونفقاتها، فهي الطريق الذي تنتجه الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويلية، وتسخير كل إمكانياتها لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية، والسياسة المالية الإسلامية كغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى تعاني من مشكلات فقد تناولنا في هذا الفصل إبراز أزمة الركود التضخمي والتطرق لمسبباته وعرض مظاهره.

الفصل الثانـي:

واقع الأوقاف وظاهرة التضخم الركودي (أزمة البطالة في الجزائر)

تمهيد:

تلعب الأوقاف دورا مهما في تطوير المجتمعات الإسلامية من الناحية الاقتصادية الاجتماعية فهي تمتلك مجموعة من الأموال التي هي بحاجة إلى الاستثمار والنماء، والوقف من الموضوعات المهمة في الاقتصاد الإسلامي إذ أنه يتعلق بالنظام المالي في الإسلام وتعتبر الأوقاف إحدى المؤسسات الثقافية الدينية العريقة في الجزائر لأنها تعد من أهم أعمال الخير التي لعبت دورا محوريا هاما في تحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي، وذلك من خلال استثمار أصوله وأرباحه في مشاريع تنموية تحقق نجاحا كبيرا وفائدة عامة للمجتمع.

ويعد الوقف أحد أهم أدوات السياسة المالية الإسلامية التي ساهمت في الحد من أزمة الركود التضخمي بالأخص أزمة البطالة ولتوضيح ذلك سنتناول العناصر الآتية:

- المبحث الأول: واقع الأوقاف وأزمة البطالة في الجزائر.
- المبحث الثاني: الوقف كأداة من أدوات السياسة المالية لمعالجة أزمة البطالة.

المبحث الأول: واقع الأوقاف وأزمة البطالة في الجزائر

يعد الوقف من أهم الأعمال الخيرية التي تساهم في رقي وتقدم الحضارة الإسلامية وأحد أبرز الطرق المساعدة على النهوض باقتصادها وتنميته.

ولقد لعب الوقف أيضا دورا بالغ الأهمية في محاولته لمحاربة مشكلة البطالة التي تعد عائقا في وجه الحكومات وتسعى بمختلف الطرق لوضع حد لها.

المطلب الأول: التعريف بالوقف والمؤسسة الوقفية بالجزائر

للوقف عدة تعريفات متنوعة ومختلفة إلا أنها تصب جميعها في مفهوم واحد.

الفرع الأول: مفهوم الوقف

لكي نقف على تعريف الوقف لابد من التطرق إلى كل من مفهومه اللغوي والاصطلاحي.

أولا- الوقف لغة:

- **الوقف:** هو الحبس، يقال وقف الدار أي بمعنى حبسها في سبيل الله وجعله أوقاف، مثل ثوب أثواب الوقف والحبس بمعنى واحد[1].
- **وقفه:** حبسه وقف داره أو أرضه على ولده، لأنه حبس الملك عليه، وقيل للموقوف وقف تسمية بالمصدر، ولذا جمع على أوقاف، قالوا: ولا يقال: أوقفه إلا في لغة ردية، وقيل: يقال: وقفه فيها يحبس باليد وأوقفه فيها لا يحبس بها[2].

ثانيا- الوقف اصطلاحا:

يعرف الوقف في الفقه الإسلامي وعند أصحاب المذاهب الأربعة المشهورة كما يلي:

- **التعريف الأول: لأبي حنيفة:** هو حبس الشيء على حكم ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة على جهة الخير، وبناء عليه لا يلزم زوال الموقوف عن ملك الواقف ويصبح له الرجوع عنه، ويجوز بيعه، لأن الأصح عند أبي حنيفة أن الوقف جائز غير لازم[3].

---

[1] أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر (بيروت)، بدون طبعة، 1956م، ص 383.

[2] برهان الدين إبراهيم بن موسى الطرابلسي الحنيفي، **الإسعاف في أحكام الأوقاف**، دار الفاروق، الطبعة الأولى، 2015، ص 07.

[3] وهبة الزحيلي، **الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1996، ص 133.

- **التعريف الثاني: للمالكية:** وهو جعل المالك منفعة مملوكة، ولو كان مملوكا بأجرة، أو جعل غلته كدراهم المستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس، أي أن المالك يحبس العين عن أي تصرف تمليكي ويتبرع بريعها لجهة خيرية، تبرعا لازما مع بقاء العين على مالك الواقف، مدة معينة من الزمان فلا يشترط فيه التأكيد[1].
- **التعريف الثالث: الشافعية:** من أشهر تعاريف الشافعية للوقف هو تعريف التربيعي حيث قال: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه ممنوع من التصرف في عينه تصرف منافعه في البر تقربا إلى الله تعالى[2].
- **التعريف الرابع: الحنابلة:** عرف الإمام بن قدامة الوقف بأنه: تحبيس العين وتسبيل المنفعة[3].

ومما سبق يمكننا تعريف الوقف اصطلاحا كما يلي:

"الوقف هو تحبيس وتسبيل المنفعة، يصرف ريعه إلى جهة بر تقربا إلى الله تعالى"[4].

الفرع الثاني: مشروعية الوقف

مشروعية الوقف في الأصل مستنبطة من الكتاب والسنة أيضا وبالإجماع، بالرغم من أن هذه الأدلة لا تدل مباشرة على الوقف إلا أنها تهدف وتسعى إلى عمل الخير.

أولا– من الكتاب:

كما جاء في قوله تعالى: "لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وما تنفقون من شيء فإن الله به عليم"[5].

ثانيا– من السنة النبوية:

عن ابن عمر رضي الله عنه قال: "أصاب عمر بخيبرا أرضا، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم وقال أصبت أرضا لم أصب مالا قط أنفس منه، فكيف تأمرني به، قال: "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها"، فتصدق هو أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث وتكون في الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله والضعيف وابن السبيل لا جناح على من وليها إلا يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير شمول فيه[6].

---

[1] مرجع نفسه، ص 552.

[2] عيسى حجاب ، وسيلة السبتي، **دور مؤسسة الأوقاف في توفير فرص التوظيف المتنامية وتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15 و16 نوفمبر 2011، ص 02.

[3] محمد أحمد أبو ليل، **أثر الاجتهاد في تطور أحكام الوقف**، ندوة الوقف الإسلامي، جامعة الإمارات العربية 1997، ص 03.

[4] موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، **المغز**، دار الكتاب العربي، بيروت، الجزء 8، 1972، ص 184.

[5] سورة آل عمران، الآية 92.

[6] عيسى حجاب ، وسيلة السبتي ، مرجع سبق ذكره، ص 04

ثالثا- من الإجماع:

أجمع الصحابة رضوان الله عليهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم على مشروعية الوقف حتى أن جابرا يقول: لم يكن أحد من أصحاب الرسول ص ذو مقدرة إلا حبس، وقد ترتب على شراء كثير من الصحابة في عهد عمر وعثمان رضي الله عنهما، مما أفاد الله به عليهم من الفتوح الإسلامية، أن أكثروا من الصدقات الموقوفة التي حبسوها على أبواب الخير ووجوه البر، فوقفوا الدور والأراضي، وظلت أحباس الصحابة قائمة في عهد الإمام مالك الذي كان يحتج بها على من خالفه من فقهاء العراق أو بعضهم ممن أبطلوا الوقف[1].

رابعا- من القياس:

استدل العلماء على مشروعية الوقف بالقياس وذلك بقياس حكم الوقف على الهبات في أصله والهبات في فرعه[2].

الفرع الثالث: تعريف المؤسسة الوقفية

هي عبارة عن جهات خيرية لا تهدف إلى الربح، تنشأ من أجل إدارة الممتلكات الوقفية والإشراف عليها، وتنميتها وإنفاق ريعها في أوجه الخير العامة، تعمل هذه الهيئات من خلال قانون اتحادي أو محلي أو تشريعي خاص.

كما يمكن تعريفها على أنها: "المؤسسة التي تدير أموال مجموعة مختلفة من الممتلكات الوقفية منها الثابت الذي يدر عائدا، أو الثابت الذي يعطي منفعة، ومنها المنقول النقدي أو غير النقدي، وتحتاج هذه الأموال إلى منهج لإدارتها بما يحقق المحافظة عليها وينمي من عوائدها ومنافعها[3].

الفرع الرابع: التطور التاريخي والتشريعي للأوقاف في الجزائر

شهدت الأوقاف في الجزائر تطورات عبر مراحل مختلفة جعلت كل فترة لها خصائص ومميزات ميزت كل مرحلة عن الأخرى.

[1] مرجع نفسه، ص 04.

[2] مرجع نفسه، ص 04.

[3] رفيقة وارد، **دور المؤسسة الوقفية في تحسين التنمية المحلية**، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد2، 2018، ص 195.

أولا- تطور الوقف في العهد العثماني:

تميزت هذه الفترة بانتشار الوقف منذ أواخر القرن 15م وحتى مستهل القرن 19م، حيث اتسع الوعاء الاقتصادي للأوقاف وأصبح يشمل على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية وتوزعت الأوقاف في العهد العثماني على عدة مؤسسات خيرية[1].

وبعد دخول العثمانية الجزائريين وفي فترة حكمهم 1515م- 1830م، توسعت الأوقاف وانتشرت في مختلف أنحاء البلاد وذلك بفعل الظروف التي عرفتها الجزائر منذ أواخر القرن الخامس عشر، وتلك حقبة اتصفت بازدياد الطرق للصوفية والزوايا، خاصة في المدن حيث كان أغلبها وقف أهلي تتقاسمه المؤسسات الدينية لأن الوقف الأهلي أحسن وسيلة للسكان أمام مظالم الحكام وانعدام الأمن، وهجمات الأساطيل الأوروبية على السواحل الجزائرية وتكرار الكوارد القيمة، أما بالأرياف فكان يسود الوقف الجزي بحيث يعود مردودها لصالح المؤسسات الدينية والثقافية من زوايا ومساجد وأضرحة[2].

وكانت الأوقاف في الجزائر في الفترة العثمانية تتوزع على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وشخصية قانونية، نذكر بعض منها:

- **مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم:**

وهي من حيث كثرة عددها ووفرة مردودها تحتل الدرجة الثانية بعد أوقاف الحرمين ولعل هذا يعود أساسا إلى الدور الذي كان يلعبه الجامع الأعظم في الحياة الثقافية والاجتماعية الدينية، ولقد كانت أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر تناهز 550 وقفا كانت تشمل على المنازل والحوانيت والضاحات وغيرها، ويعود التصرف فيها للمفتي المالكي الذي يوكل أمر تسيير شؤونها إلى الوكيل العام الذي يعاضده وكيلات، وكانت تصرف عوائد أوقاف الجامع الأعظم على الأئمة والمدرسين والمؤذنين والقيمين إضافة إلى أعمال الصيانة وسير الخدمات[3].

---

[1] عمار بريق، رحمة بريق، **الدور التنموي لمؤسسة الوقف في الجزائر**، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد الثالث، 2020، ص 114.

[2] عبد الرحمان بوسعيد، **الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار المدرسة الدكتورية – الدين والمجتمع، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، جامعة وهران، 2012/2011، ص 29.

[3] فارس مسدور، **التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف**، مجلة أوقاف، العدد15، الكويت، نوفمبر 2008، ص 08.

- **أوقاف الأشراف:**

كانت لها أوقاف عديدة ينفق ريعها على زوايا خاصة بهم يشدها "الداي بقطاش" سنة 1709م وكان لها وكيل خاص يشرف عليها باسم "نقيب الأشراف"[1].

- **أوقاف المرابعين والمعوزين من الجند:**

أوقافهم كانت بمدينة الجزائر وفحصها، وتوزعه على تسعة جهات من بينها ضريح "سيدي عبد الرحمان الثعالبي" الذي كان يحظى بـ 69 وقفا حسب إحصاء سنة 1834م، وكان يصرف عليها مدخولها على إعانة بعض المحتاجين من كان الجزائر يصرف على العاملين بزاوية سيدي عبد الرحمان الثعالبي[2].

ثانيا- أثناء الاستعمار:

إن سياسة الاستعمار الفرنسي الرامية إلى هدم ما نسبته مؤسسة الوقف كانت لها دوافعها ومسوغاتها، إذ وجدت في نظام الوقف إحدى العراقيل الحائلة دون سياسات التوسع الاستيطاني التي كانت تسعى إلى التمكين لها، وتنافس المبادئ الاقتصادية التي تروج لها، حيث إن الوقف في ذاته جهاز إداري ومؤسسة اقتصادية فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية للجزائريين.

ولذا فقد عملت الإدارة الفرنسية جاهدة على إصدار العديد من القرارات والمراسيم التي تنص جميعها على رفع الحصانة على الأملاك الوقفية ذلك بهدف إدخال هذه الأملاك في نطاق التعامل التجاري، والتبادل القاري كي يسهل على المستوطنين امتلاكها والتحكم فيها[3].

أهم المراسيم والقرارات الاستعمارية ضد الأملاك الوقفية[4]:

رغم بند الاتفاقية الموقعة بين الداي ودي بورمون القاضية باحترام الأملاك الوقفية إلا أن سلطات الاحتلال ألغت هذا الاتفاق بشن حرب منظمة على الوقف عن طريق مراسيم قانونية كان أولها:

أ. **مرسوم دي برمون 08 سبتمبر 1830:** وكان هذا المرسوم ينص على مصادرة الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليه، وقد منح دي برمون نفسه حق التسيير لهذه الأملاك بالتأجير وتوزيع بعضها على مقربيه.

---

[1] طارق طراد، مراد علة، **مبررات الاهتمام بالأملاك الوقفية في الجزائر من الاحتلال إلى الاستقلال**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد27، ديسمبر 2016، ص 161.

[2] نفس المرجع، ص 161.

[3] مهدي محمود أحمد، **نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2003، ص 33.

[4] محمد الأمين بوحلوفة، سفيان شبيرة، **انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر**، قراءة تاريخية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، العدد1، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2019، ص 80.

ب. مرسوم 07 ديسمبر 1830 أو مرسوم كلوزيل: يخول هذا المرسوم للأوربيين امتلاك الأوقاف عملا بتوصية "فوجرو" و"فاندان" اللذين يشرفان على مصلحة الأملاك الوقفية، وقد تمكنت السلطات الاستعمارية من تطبيق القرار بصفة كلية على مدينتي وهران وعنابة ومن بين تلك الأوقاف:

- أوقاف العيون التي سلمت إلى مهندسين فرنسيين.
- أوقاف الطرق لمصلحة الجسور والطرق.
- أوقاف الجيش بحجة أنها عثمانية.
- أوقاف المساجد.

وقد تم تسليم العقود إلى مدير أملاك الدولة.

ت. مرسوم 31 أكتوبر 1838: كان مرسوما ينص على التصرف في الأملاك الوقفية، وقد تلاه منشور ملكي في 24 أوت 1839م الذي جزء الأملاك إلى ثلاثة أنواع:

أ- أملاك الدولة وهي تخص العقارات.

ب- الأملاك المستعمرة.

ج- الأملاك المحتجزة.

ث. مرسوم 30 أكتوبر 1858: جاء هذا القانون ليدفع الأوقاف القوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا، وسمح لليهود وبعض المسلمين امتلاك الأملاك الوقفية في مجال أحكام المعاملات الخاصة لتصفى تقريبا نهائيا مؤسسة الأوقاف[1].

دوافع الاعتداء على الأملاك الوقفية[2]:

- إن الدافع الرئيسي من الاستيلاء على الأملاك الوقفية كان يتمثل في الرغبة في الاستحواذ على الأموال لتضخيم ودعم ميزانية الدولة الفرنسية، وهو أمر واضع من مبدأ الاستعمار نفسه، إذ هو الاستلاء على حساب الشعب المستعمر، ويفتخر الفرنسيون بأنهم وجدوا في خزينة الدولة الجزائرية من المال ما عوضهم عن حملتهم بل فاض عليه، واعتبرا ذلك من نوادر حملاتهم؛
- ولم يكتفوا من الاستيلاء على ما كان في الخزينة العامة الرسمية، بل مدوا أيديهم وأعينهم للأوقاف العامة أيضا، فأضافوا مداخيلها إلى مداخيل الدولة الفرنسية، وحرموا منها المسلمون أصحاب الحقوق.

---

[1] محمد الحاكم بن عود، **مسألة الوقف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد13، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص 225.

[2] سفيان شبيرة، **دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد10، غليزان، الجزائر، 2014، ص 219.

أهداف فرنسا من سياستها تجاه الأوقاف[1]:

عمدت فرنسا إلى اخضاع النظام الوقفي، محاولة هدمه وتصفيته لأنها أدركت قيمته وأهميته في وسط المجتمع الجزائري، وكانت من خلال ذلك تهدف إلى:

أ. تفويض نظام الوقف وتشتيت شمله؛

ب. فرنسة الأملاك الوقفية والتحكم المباشر في الشعائر الدينية، لأن مصادرة الأملاك الوقفية تجعل من الإدارة الاستعمارية هي المتكفل ببناء أو ترميم المساجد وهي التي تشرف على المدارس ودفع أجور العاملين، ومن خلالها تضعف الزعماء المحليين وشيوخ الزوايا وتحقق الوصايا عليهم؛

ت. تفقير الجزائريين وتجهيلهم، مما يسهل لها عملية الإلحاق والادماج وإنشاء طبقة تؤمن بالفكر الغربي؛

ث. التوسع الاستيطاني كما قال seyes: إن الأوقاف تحد من السياسة الاستعمارية؛

ج. تمدين المسلمين الجزائريين وتنصيرهم، لأن المشروع الفرنسي أضعف المؤسسات الدينية التقليدية في الجزائر، من خلال تصفية الأوقاف التي كانت تفديهم.

ثالثا– الأوقاف بعد استرجاع السيادة الوطنية[2]:

بعد استرجاع السيادة الوطنية سنة 1962 استمر سريان القوانين الفرنسية ما عدا تلك التي تمس السيادة الوطنية، وهذا ما أدى إلى إهمال الأوقاف ولم تعمل السلطات على حماية ما تبقى وصيانتها وبهذا لم تكتسب إطارا شرعيا أو قانونيا، بل استمر التضييق عليها باستثناء مجالات محدودة تتمثل في دور العبادة ومدارس تعليم القرآن.

وكمحاولة لتدارك الموقف أصدرت الدولة مجموعة من المراسيم والقوانين نذكر منها حسب التسلسل الزمني ونحددها من خلال النقاط التالية:

- مرسوم سبتمبر 1964: مرسوم يخص نظام الأملاك الوقفية العامة باقتراح من وزارة الأوقاف.
- مرسوم الثورة الزراعية نوفمبر 1971: لم يستثن الأراضي الموقوفة من التأميم، إلا أنه أدرج معظم الأراضي الوقفية ضمن الثورة الزراعية.
- دستور 1989: نصت المادة 49 من دستور 1989 على أن الأملاك الوقفية وأملاك الجمعيات الخيرية معترف بها، ويحمي القانون تخصيصها، كان دستور 1989 هو الانطلاقة الحقيقية للاهتمام بالأوقاف، بحيث أصبحت هذه الأخيرة بموجبه تتمتع بالحماية القانونية الدستورية.

[1] محمد الحاكم بن عود، مرجع سبق ذكره، ص 411.

[2] سفيان كوديد، **الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة**، إشارة إلى واقع الأوقاف في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد13، جامعة عين تموشنت، 2015، ص 190.

- وفيما يتعلق بتكوين الأملاك الوقفية وتسييرها أحيل ذلك إلى نص خاص وذلك بموجب نص المادة 32 منه وفعلا قد صدر قانون رقم 91- 10 المؤرخ في 27 أفريل 1991م، المتعلق بالأوقاف الذي وضع الإطار العام لتنظيم الأملاك الوقفية وتسييرها وحفظها وحمايتها، خضع هذا الأخير إلى تعديل أول بموجب القانون رقم 02- 10 المؤرخ في 14 ديسمبر 2002 وهو التعديل الذي أخرج الوقف الخاص من دائرة أحكام قانون الأوقاف ليقتصر على تنظيم الوقف العام الذي استقر بموجب هذا القانون على هذه التسمية، بذلك كان هذا القانون الأخير بداية نهضة للوقوف في تاريخ التقنين الجزائري نظرا لأهمية الأهداف التي وضعها في اعتباره والتي أهمها[1]:

- العمل على استرجاع الأوقاف واستردادها بما فيها الأوقاف التي ضمت أملاك الدولة عن طريق الاستلاء أو التأميم أو أي شكل من الأشكال؛
- إيجاد استراتيجية متوافقة مع المتغيرات العصرية من أجل نماء الثروات الوقفية بواسطة الاستثمار؛
- وضع قواعد حماية الأملاك الوقفية وإثباتها باشتراك المصالح المختصة في الدولة كالبدايات والمحافظات العقارية.

المطلب الثاني: تقنين وإدارة الأوقاف في الجزائر[2]

الفرع الأول: تقنين الأوقاف في الجزائر

محاولة لتدارك الفراغ القانوني الذي مرت به المؤسسة الوقفية في الجزائر خاصة وأن هذه المؤسسة تتميز بالضخامة حيث تحتل المرتبة الثانية عربيا، تمم في هذا الصدد إصدار:

- المرسوم رقم 64- 383 المؤرخ في 1964/09/17 المتضمن نظام أملاك الحبوس؛
- مرسوم الثورة الزراعية في نوفمبر 1971 والذي أدرج الأراضي الوقفية ضمن الثورة الزراعية؛
- القانون رقم 10/91 المؤرخ في 17 أفريل 1991 المتعلق بالأملاك الوقفية وتضمن 50 مادة تنظيمية؛
- المرسوم التنفيذي رقم 381/98 المؤرخ في 1 ديسمبر 1998 والذي حدد شروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها وحمايتها وكيفيات ذلك، حيث تضمن 5 فصول و40 مادة في مختلف الاحكام؛
- القرار الوزاري رقم 29 المؤرخ في 28 فيفري 1999 والقاضي بإنشاء لجنة الأوقاف وتحديد مهامها وصلاحياتها تحت سلطة وزير الشؤون الدينية؛

[1] هجيرة حمداني، **النظرة حول تاريخ الأوقاف في الجزائر**، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد32، الجزائر، 2017، ص 27.

[2] العيد صوفان، **الدور التنموي للمؤسسة الوقفية في الجزائر، دراسة حالة تقييمية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد12، جامعة جيجل، الجزائر، ص 161.

- القرار الوزاري المشترك رقم 31 المؤرخ في 2 مارس 1999 المتضمن إنشاء صندوق مركزي للأوقاف بإشراف وزارتي المالية والشؤون الدينية؛
- القانون 07/01 الصادر في 22 مارس 2001، المدول والمتمم للقانون 10/91 حيث اهتم بتنمية الوقف واستثماره من خلال هذه القوانين والمراسيم حاولت الجزائر إعطاء المؤسسات الوقفية مكانتها حتى يتسنى لها القيام بدورها التنموي.

الفرع الثاني: إدارة الأوقاف في الجزائر

تعتبر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الجهة المخولة قانونا للدعوة للوقف والمحافظة على أمواله وإدارته واستثماره وصرف ريعه وذلك بموجب القوانين المشار إليها سابقا، حيث تدبر هذه الوزارة الأوقاف العمومية كما تباشر رقابة على أحباس الزوايا والأحباس الخاصة، كما حرد القانون أيضا اختصاصات الوزارة وهيكلها التنظيمي.

المطلب الثالث: واقع البطالة في الجزائر

تعتبر مشكلة البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي واجهت مختلف الاقتصاديات في العالم.

الفرع الأول: البطالة وأنواعها

أولا- تعريف البطالة:

البطالة لغة[1]: فقد ورد في معجم اللغة العربية أن البطالة مشتقة من بطل بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد والبطال (الشخص العاطل عن العمل) بمعنى أنه فقد حقه وصلاحيته.

البطالة في الاصطلاح[2]: هي عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه.

البطالة حسب هيئة الأمم المتحدة[3]: كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم بأي عمل لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل ويبدل جهد في البحث عنه.

---

[1] زين بن محمد الرماني، **البطالة، العمالة والعمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار طريف للنشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص 13.

[2] أنوار عمر الجرف، **مشكلة البطالة من منظور الفكر الإسلامي**، رسالة أعدت لنيل درجة ماجستير في الفكر الإسلامي المعاصر، جامعة بيروت الإسلامية، 2017، ص 29.

[3] عبد الرزاق جباري، **آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، 2015/2014، ص 10.

البطالة حسب منظمة العمل الدولية[1]: كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى.

ثانيا- أنواع البطالة:

هناك عدة أنواع من البطالة التي عرفتها البلدان الصناعية الرأسمالية، ومن هذه الأنواع نذكر ما يلي:

1. **البطالة الدورية[2]:** يتعرض النشاط الاقتصادي إلى فترات صعود وهبوط دورية وتكرارية تسمى الدورة الاقتصادية حيث ينتقل من مرحلة الرواج التي يتزايد فيها الدخل والناتج والتوظيف، إلى أن يصل إلى نقطة الذروة ثم تحدث نقطة التحول ليتجه بعدها نحو الهبوط الدوري بجميع مكوناته السابقة فيدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش ليبدأ بالانتعاش نحو التوسع مرة أخرى وهكذا.

وفي كل مرحلة يتعرض الطلب على العمالة إلى تقلبات واضحة ففي مرحلة الكساد ينخفض الطلب على العمالة والذي يبدأ بتخفيض ساعات العمل، ثم تسريح العمال بسبب هبوط المشتريات وتزايد المخزونات من السلع الاستهلاكية، وبالتالي انخفاض الإنتاج ويتبعه الدخل القومي فيهبط معه الانفاق الاستثماري، فتكون النتيجة ارتفاع معدل البطالة أما في مرحلة التوسع فيحدث العكس مما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة، ويعد هذا النوع من البطالة سمة من سمات النظم الرأسمالية في الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد على آلية السوق في حال وجود هذا النوع من الدول النامية والمتخلفة فيكون بسبب ارتباطها بالسوق العالمية أو أسواق الدول المتقدمة.

2. **البطالة الهيكلية[3]:** وهي ذلك النوع من التعطل في القوة العاملة تتجه لتغير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي، كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للوطن في أماكن أخرى، فنتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة يصبح أمرا ضروريا، حتى تصبح السلع والخدمات متماشية مع المعايير الدولية، إلا أن ذلك يتطلب يد عاملة متخصصة، الشيء الذي يجبر أصحاب العمل والمؤسسات على الاستغناء عن العاملة البسيطة وتعويضها بأخرى مؤهلة، وهكذا كلما زاد معدل التقدم التكنولوجي كلما زادت معدلات البطالة الهيكلية.

---

[1] سومية شاهيناز، **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي لياس، 2017/2016، ص 31.

[2] فاتن علي، **البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية**، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير تخصص شكان وتنمية، جامعة تشرين، 2014، ص 32.

[3] أسماء بلعربي، **واقع سياسة الادماج لدى خريجي الجامعة الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص علم اجتماع التمريض، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص 63.

3. **البطالة الاحتكاكية**[1]: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناجمة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة، وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل، وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم.
4. **البطالة الاختيارية**: البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها الشخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة.
5. **البطالة الإجبارية**: فهي توافق الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله دون إرادته مع أنه راغب فيه وقادر عليه عند مستوى الأجر السائد.
6. **البطالة السافرة**[2]: يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، والبطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي.
7. **البطالة المقنعة**: فالمعنى المراد بها هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا ما سحب من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة تتقاضى عنها الأجر، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج، وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات.

ثالثا– أسباب البطالة:

تعد البطالة من أهم الأزمات التي تهدد استقرار المجتمعات، وتوجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهورها من أهمها:

[1] حورية بن حمزة، فاطمة غاني، **التأصيل النظري للبطالة وآليات الحد من تفاقمها في الجزائر**، مجلة جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، في جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، العدد1، جوان 2021، ص 66.

[2] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة، الكويت، بدون طبعة، 1997، ص 29.

1. الأسباب الاقتصادية:

الأسباب الاقتصادية للبطالة من أكثر الأسباب انتشارا وتأثيرها على البطالة والتي تؤدي إلى رفع معدلاتها الدولية من أهمها[1]:

- زيادة عدد الموظفين مع قلة الوظائف المعروضة، وهي من المؤشرات التي تنتج عن الركود الاقتصادي في قطاع الأعمال؛
- الاستقالة من العمل والبحث عن عمل جديد وهي بطالة مؤقتة، والتي تشمل كل شخص تخلى عن عمله الحالي بهدف البحث عن عمل جديد؛
- استبدال العمال بوسائل تكنولوجية كالحاسوب والتي أدت إلى زيادة المنفعة الاقتصادية على الشركات بتقليل نفقات الدخل للعمال؛
- الاستعانة بموظفين من خارج المجتمع.

2. الأسباب السياسية:

الأسباب السياسية هي كافة المؤشرات المرتبطة بالبطالة في السياسة الخاصة لدولة ومن أهمها÷

- انخفاض القدرة على دعم قطاع الأعمال من جانب الحكومات الدولية؛
- انتشار الحروب والأزمات الأهلية في الدول؛
- غياب تأثير التنمية السياسية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية.

3. الأسباب الاجتماعي:

وهي الأسباب المتعلقة بالمجتمع الذي يتأثر في كل من الأسباب السياسية والاقتصادية الخاصة بالبطالة، ومن أهم الأسباب الاجتماعية[2]:

- عدم توافق المستوى العلمي وانخفاض مستوى التأهيل للأفراد مع متطلبات سوق العمل؛
- عدم توافق دورات التأهيل والتدريب المقدمة من طرف المركز والجامعات لطبيعة ومتطلبات العمل الذي سيؤدي من قبل الأفراد؛
- التزايد السكاني المستمر وانخفاض الطلب على اليد العاملة؛
- ارتفاع بمستوى الجريمة والعنف مما يؤدي بالأفراد إلى التعطل في إيجاد مناصب عمل وارتفاع سن التقاعد.

---

[1] عيسى رحيمي، عادل فرقاد ، **طاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، العدد100، 2018، ص 148.

[2] مراد صاولي، عبد الحميد فارس، **محددات البطالة في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، العدد1، 2019، ص 238.

رابعا– آثار البطالة:

1. **الآثار الاقتصادية**[1]: يمكن حصر هذه الآثار على العموم في النقاط التالية:

- إن البطالة يتحقق معها ارتفاع نسبة الإعالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والقدرة على الاستثمار وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام؛
- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتنجم عنها، ومنهم التأثير على الأجور مما يؤدي إلى انخفاضها، لان البطالة تمثل عرض العمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة؛
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمل المهارة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبرتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن بعد ذلك خصوصا، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله؛
- تخلف البطالة أيضا التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصلا قيما وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا تعطل الإنسان عن العمل ولفترات طويلة، لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب بل إلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال وحتى لو عاد إلى العمل لاحقا فإنه يصبح أقل إنتاجية وعطاء؛
- الهدر في الموارد الإنتاجية؛
- إن العمل يعتبر عنصرا إنتاجيا وبالتالي فإن تعطله يعني عدم اسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم مقدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة.

2. **الآثار الاجتماعية والنفسية:**

- إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقراء، الذي يعتبر أيضا من العوامل المشجعة على الهجرة، ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فالبرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة الأسباب، يتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين التي تشهد غالبا افتقارا إلى عمليات التنمية وقلة فرص العمل ، انخفاض الأجور ومستويات المعيشة[2]؛
- إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل أو أنهم أقل من غيرهم وأ ن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين مازالوا في مرحلة النمو النفسي، كما وجد أن القلق

---

[1] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية وتحليلية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تقنيات الكمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009، 2010، ص 14– 15.

[2] كوثر زياد، **واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة الجزائر من خلال المخطط الخماسي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تنظيم العمل، جامعة العربي بين مهدي، 2018/2017، ص 126.

والكآبة وعدم الاستقرار يزداد على العاطلين وتعاطي المخدرات حيث وجد أن 69% من يقدمون على الانتحار هم العاطلين عن الشغل نتيجة للتوتر النفسي تزداد نسبة الجريمة كالقتل والاعتداء بين هؤلاء العاطلين؛

- اهتزاز السلام الاجتماعي فالبطالة تؤدي إلى اختلال الروابط الاجتماعية التي تربط العاطل بالآخرين في المجتمع وانهيار القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع لدى العاطل[1].

3. الآثار السياسية والأمنية[2]:

الانسان العاطل عن العمل يحمل مشاعر سلبية تجاه المجتمع والحكومات المتقلدة لمقاليد الحكم كما يحمل مشاعر سلبية تجاه الأنظمة والقوانين والمبادئ السائدة في هذا المجتمع ما يدفعه إلى السخط على المجتمع وقيادته والعمل على تغيرها وإحلال بدل عنها يخفف عنه مما يعانيه من البطالة وقد أصبح مؤشر البطالة من المعايير الهامة المستخدمة في الحكم على نجاح الحكومات والأنظمة من عدمه وقد أصبحت المعايير الاقتصادية ومنها معيار البطالة معيار أساسي لنجاح وقبول حزب سياسي في الانتخابات وقيادته للمجتمع وبالتالي إسقاط أو بقاء الحكومات والبرلمانات وفي ظل أوضاع كهذه من انتشار البطالة فإن الموطن البسيط لا يتوقع الكثير من حكومة بلاده بل يتوقع انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وتراجع للخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية والتعليمية والضمان الاجتماعي.

كما أن البطالة من أقوى الأسباب التي أدت إلى ظهور المؤسسات والنقابات التي تسعى للحفاظ على حقوق العمال وأصبحت هذه النقابات تحمل أبعاد سياسية بعد سنوات من نشوئها وأصبح السياسيين يخطبون ودها لدعم مرشحهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

الفرع الثاني: تطور البطالة في الجزائر في ظل أزمة كورونا

أولا- لمحة عن وضع البطالة في الجزائر قبل أزمة فيروس كورونا كوفيد 19:

تتميز السنوات الماضية السابقة لأزمة فيروس كورونا كوفيد 19 بتحديات اجتماعية وسياسية واقتصادية في الجزائر، الذي كان اقتصادها في تباطؤ لعامه الخامس على التوالي (2015 إلى 2019) وسط الاضطرابات الاجتماعية المطولة والتحولات السياسية الصعبة التي انعكست بالسلب على الاقتصاد الجزائري، حيث تم تقويضه بسبب قلة الاستثمارات الأجنبية والمحلية مع تآكل الاحتياطات الأجنبية التي سببت ضغوط كبيرة للمسؤولين خاصة

[1] محمد دمان ذبيح، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، في جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، 2008/2007، ص 51.

[2] محمد رمضان عبد الرحمان صالح، **دور الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل دراسة تطبيقية**، مذكرة لنيل درجة الماجستير تخصص اقتصاد كمي، في الجامعة الإسلامية بغزة، 2014، 70.

بعد انخفاض أسعار النفط الذي يشكل النسبة الأكبر من إيرادات الدولة وقيما أبرز المؤشرات الاقتصادية التي سجلها الاقتصاد الجزائري خلال سنة 2018م – 2019م[1].

ثانيا– أثر فيروس كورونا على البطالة في الجزائر:

يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5.2 في المائة عام 2020، مما سيرفع نسبة البطالة إلى أكثر من 15 في المائة، كما أن توقف نشاط عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر إلى تسريح العمال إذا ما وجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها ومرونة نشاطها خاصة إلى لم تتلقى في المقابل تحويلات نقدية من الدولة، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز بـ 20.1% في قانون المالية 2020، سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية مما قد يتفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة، كما لا يجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى وإن كان لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية والناتج القومي، وذلك لأنه يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يقدر بـ 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وحجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر بـ 43 بالمائة من حجم التشغيل الكلي، كما أن العمل غير الرسمي أثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق التشغيل[2].

الفرع الثالث: أسباب تفاقم البطالة في الجزائر

وهي تلك الأسباب التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤولياتها بصفة مباشرة، من أهم هذه الأسباب ما يلي:

أولا– الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة:

- **انخفاض أسعار المحروقات:** لا يختلف اثنان أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول وهو ما يعني أنه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض وتراجع لسعره في الأسواق الدولية وقد عاشت الجزائر آثار هذا الوضع بشكل واضح سنة 1986 نتيجة الأزمة البترولية حيث انخفضت أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانيات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار

[1] موسى كاسحي، رقية دربال، **أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث، جامعة الجلفة، العدد1، 2021، ص 05.

[2] صالح الدين بولعراس، **الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، العدد20، سبتمبر 2020، ص 170.

1980 ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة اتباع سياسات تقييدية بسبب تدهور الريع البترولي وهو ما أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات المحلية حيث بلغ في عام 2008 (حوالي 140 دولار للبرميل)، ليصل إلى 43.3 دولار للبرميل في شهر جانفي 2009 نتيجة نقص الطلب العالمي على هذه المادة الاستراتيجية[1].

- **انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية:** تتجه انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة من 94% في سنة 1980 إلى 5.3% في سنة 1983 تم إلى 3.3% في سنة 1986، أدى ذلك إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر وبالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان لها أثر على مستوى الدخل ومن ثم قطاع التشغيل في قطاع التصدير، وقد تكرر نفس الوضع سنة 2009 نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية المعاصرة، حيث انخفض أسعار النفط وتراجعت معها صادرات الجزائر من العملة الصعبة.
- **تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:** أي أن انكماش في أطراف التبادل التجاري الدولي يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على إيجاد فرص عمل جديدة حيث أن انخفاض سعر الدولار من 124.3%عام (1984- 1985) إلى 101.9% عام (1986- 1987) باعتبار سنة 1980 سنة الأساس أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للأفراد، لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثر استيراداتها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو 30% و20% أمام كل من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات.
- **العامل الديموغرافي:** عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا متسارعا لاسيما في الفترة ما قبل التسعينات من القرن الماضي، حيث تجاوز معدل النمو الديموغرافي في المتوسط 2.8% سنويا، وقد أدى هذا التسارع في النمو السكاني إلى تزايد في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5 ملايين و85 ألف شخص سنة 1990 إلى ما يفوق 7 ملايين و800 ألف سمة 1996 ثم إلى حدود 8 ملايين و25 ألف سنة 1998، وهكذا ومزال تراجع فرص الشغل في التماشي مع تزايد عدد السكان، يشكل معطلة كبيرة في الجزائر التي تشكل معظم سكانها فئة الشباب، حيث قل أعمار قرابة 30% من السكان عن سن 15 عاما، وذلك كله يعني أن هناك ارتفاع في معدل نمو العمالة، ناتج عن ارتفاع في معدل نمو السكان، لا يصاحبه نمو في الناتج القومي، وهو ما أدى إلى ظهور معدلات بطالة عالية[2].

[1] عبد الكامل خالدي، يخلف جمال الدين، **التجربة الجزائرية في محاربة آفة البطالة وتأثيرها على الأمن الاجتماعي**، مجلة البدر، جامعة بشار، العدد10، 2018، ص 08.

[2] نادية قويقع، **البطالة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر، العدد07، 2012، ص 83.

ثانيا– الأسباب النابعة عن إرادة الدولة الجزائرية[1]:

- عدم التنسيق بين التعليم والتكوين وسوق العمل إذ أن السياسية التعليمية في الجزائر عاجزة عن تلبية حاجيات سوق العمل ويظهر ذلك في نقص المهارات، وأيضا الزيادات التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس سنويا من الخرجين دون أن يكون هناك طلب حقيقي لسوق العمل؛
- التزايد المستمر في استعمال الآلات مع ثبات مستويات الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال؛
- سوء تخطيط القوى العاملة؛
- التوزيع الجغرافي للسكان، إن زيادة الهجرة الداخلية للسكان في الريف إلى المدينة بل أيضا من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية للعمل، وذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للإنفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الكبرى إلى تفاقم البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة.

[1] صارة شريفي، محمد حداد، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر3. العدد 12، ديسمبر 2018.

المبحث الثاني: الوقف كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية لمعالجة أزمة البطالة

إن الوقف هو أحد المؤسسات الإسلامية الاقتصادية التي لعبت دورا فعالا في تحقيق تنمية اقتصادية وعملت على تطويرها، وبالأخص ساهمت أيضا في علاج المشاكل الاقتصادية والتي من أبرزها البطالة، مساهمة بذلك في محاربتها والقضاء عليها.

المطلب الأول: العلاقة بين الوقف والبطالة

تعاني الجزائر من عدة مشاكل اقتصادية ابرزها "البطالة" لذلك فهي تسعى جاهدة للقضاء عليها معتمدة على عدة أساليب والوقف كان من بين أحد العناصر التي ساهمت في التقليل من هذه الأزمة.

الفرع الأول: علاقة الوقف بالبطالة:

الوقف هو حبس الأصول وصرف للمنافع على الوجه الذي يحدده الواقف في شروط الوقف، ونظرتنا إلى الوقف من حيث علاقته بمواجهة البطالة، نجد أن هناك دورا كبيرا يمكن أن يسهم به في ذلك[1].

الفرع الثاني: دور الوقف في مكافحة البطالة:

يشارك الوقف الحكومات في معالجة العديد من الأزمات الاجتماعية، ويوفر الحلول لها، منها مشكلة البطالة، ويسهم الوقف في معالجة البطالة والحد من آثارها من خلال:

- **المعالجة المباشرة:** وذلك من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من إعداد اليد العاملة في مختلف أعمال الإشراف والرقابة والإدارة فضلا عن الخدمات الإنتاجية والتوزيعية، بما يساهم في تشكيل طلب كبير على اليد العاملة بالمجتمع[2].
- **المعالجة غير المباشرة:** حيث يسهم الوقف النقدي تحسين نوعية قوة العمل بالمجتمع، لما يوفره من فرص تعلم المهن والمهرات، مما يرفع من الكفاءة المهنية والقدرات الإنتاجية للأيدي العاملة. فإذا قامت مؤسسة الأوقاف من إنشاء العديد من المؤسسات خاصة بالتكوين المهني فإن ذلك يرفع من مستوى الكفاءة لطبقة معينة من أفراد المجتمع، وبالتالي فإن إنتاجية الفرد تزيد، كذلك يسهم الوقف في معالجة كل من البطالة الاحتكاكية والفنية بالمجتمع، فضلا عن أثر الوقف النقدي في التخفيف من البطالة الاختيارية، والمقنعة والإجبارية والتقريب من المستوى الأمثل والمستوى الفعلي للتشغيل، وذلك في أقل فترة ممكنة من خلال ما تمارسه زيادة الطلب الكلي

[1] سفيان كوديد ، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2] عبد الرزاق درغام، عيسى أبو شعيشع، **منهج القرآن الكريم في علاج البطالة**، مجلة أصول الدين، الجامعة الأسرية الإسلامية، العدد3، 2017، ص 93.

بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، وما يترتب عليه من إرتفاع مستوى النشاط الإقتصادي لمواجهة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات.

لأن حسن توظيف الأوقاف النقدية بإمكانه الإسهام في تقديم حلول جذرية لهذه المشكلة من خلال العديد من الآليات مثل: إقامة مراكز للتدريب المهني، الفني والإداري، وبذلك يتأهل الكثير ممن يرغبون في العمل، وذلك لدخول سوق العمل، فضلا عن توجيه الوقف النقدي نحو إنشاء الصناديق الوقفية لاستزراع وتنمية الصحراء، باعتبارها موردا هاما من موارد الدول، وخلقا لفرص عمل جديدة، من أجل تشغيل العاطلين، ومكافحة الفقر، ومعروف أن البطالة أحد العوامل الرئيسية للفقر، ويتعامل الوقف معها يكون بذلك مخففا لحدة الفقر.

ويمكن استغلال الوقف النقدي في عدة نواحي منها:

- تمويل ذوي الافكار وأصحاب الخبرات والتخصصات، حتى يتحولوا إلى فئة أصحاب الأعمال الذين يوجدون مناصبا لغيرهم تتوسع انشطتهم؛
- تمويل الحرفيين بتوفير المعدات ورأس المال التشغيلي، وبالتالي يمكن دعم وتطوير قطاع الصناعات الصغيرة التي سوف تستوعب جانبا مهما من العاطلين عن العمل؛
- دعم الاسر المنتجة والصناعات الغذائية المنزلية كالمربيات ومجالات تربية الدواجن، وتوفير البيض ونحو ذلك، مما يولد دخولا للأسر ويوفر بعض السلع الغذائية على مستوى الأحياء والمدن؛
- استغلال الأراضي الوقفية للزراعة، استصلاحها واستغلالها مما يحقق عوائد من هذه الأراضي وهو ما ينعكس على الإنتاج بالزيادة[1].

الفرع الثالث: تمويل الوقف لإعانات البطالة:

من واجبات الدولة أن تهيء فرص عمل للعاجزين عن الحصول عليه، وذلك أمانة عليها تأديتها تجاه مواطنيها، ففي حالة عدم قدرتها على توفير فرص العمل، كان لزاما على الدولة تقديم تعويض وإعانات نظير هذا التعطل لضمان الحد اللائق لمعيشته، وهذا ما أقدمت عليه الدولة الإسلامية منذ قرون[2].

[1] عز الدين شرون، **مساهمة نحو تفعيل دور الوقف في التنمية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 85.

[2] صارة الدالية، فارس مسدور، **أهمية الاستثمار الوقفي ودوره في التخفيف من مشكلة البطالة**، مجلة الاقتصاد الجديد، البليدة، العدد19، 2018، ص 274.

ومن الواضح أن الوقف يعين كل من هو قادر على الإنتاج فهو بذلك يخلق طاقات إنتاجية مع تشغيل الطاقات العاطلة، وبذلك يتم القضاء على البطالة بحيث يتحول كل الأفراد إلى منتجين[1].

الفرع الرابع: الصيغ المعتمدة في استثمار الأموال الوقفية للحد من البطالة

عادة ما تقوم بهذه الوظيفة التمويلية البنوك الإسلامية وبعض من المؤسسات المالية، ويأخذ الصيغ الآتية[2]:

الطريقة الأولى: الإجارة

كانت أهمها وأكثرها شيوعا بل كاد الفقهاء أن يربطوا بينها وبين جواز بعض أنواع الوقف.

الطريقة الثانية: المزارعة

وهي أن تتفق إدارة الوقف مع طرف آخر ليقوم بغرس الأرض الموقوفة أو زرعها على أن يكون الناتج بينهما حسب الاتفاق.

الطريقة الثالثة: المساقاة

خاصة بالبساتين والأراضي التي فيها الأشجار المثمرة، حيث تتفق إدارة الوقف مع طرف آخر سيقوم برعايتها وسيسقيها على أن يكون المحصول بينهما حسب الاتفاق.

الطريقة الرابعة: المضاربة أو القرض

هي المشاركة بين المال والخبرة والعمل، بأن يقدم رب المال إلى الآخر ليستثمره استثمارا مطلقا أو مقيدا حسب الإنفاق، على أن يكون الربح بالنسبة بينهما حسب الاتفاق، والمضاربة في باب الوقف في ثلاث حالات:

1. إذا كان الوقف عبارة عن نقود عند من أجاز ذلك منهم المالكية وبعض الحنفية والإمام أحمد في رواية اختارها شيخ الإسلام ابن تيمة، وحينئذ تنتشر هذا النقود عن طريق المضاربة الشرعية.
2. إذا كانت لدى إدارة الوقف نقود فاضت عن المصاريف أو أنها تدخل ضمن الحصة التي تستثمر لأجل إدامة الوقف، فهذه يمكن أن تدخل في المضاربة الشرعية.
3. بعض الأدوات أو الحيوانات الموقوفة حيث يجوز عند الحنابلة أن تكون المضاربة بإعطاء آلة العمل من رب العمل وتشغيلها من قبل المضارب، ويكون الناتج بين الطرفين، كمن يقدم إلى الأجير فرنا أو سيارة ويكون الناتج بينهما.

---

[1] أحمد محمد عبد العظيم الجمل، **البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام**، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008، ص 97.

[2] سفيان كوديد، مرجع سبق ذكره، ص 191.

الطريقة الخامسة: المشاركة

أ- المشاركة العادية: تتفق إدارة الوقف بجزء من أموالها الخاصة للاستثمار مع شريك ناجح في مشروع.

ب- المشاركة المتناقصة لصالح الوقف: الدخول في مشروع ناجح من طرف المستثمر، حيث يتم بينهما المشاركة العادية، ثم يخرج المستثمر البنك مثلا تدريجيا، من خلال بيع أسهمه لصالح الوقف ويجوز العكس.

ج- المشاركة في شركات المساهمة عن طريق تأسيسها أو شراء أسهمها.

د- المشاركة في الصناديق الاستثمارية المشروعة بجميع أنواعها.

الطريقة السادسة: الاستصناع

الاستصناع عقد أجازه جماعة من الفقهاء منهم الحنفية وأقره مجمع الفقه الإسلامي في دورته السابعة.

عقد الاستصناع يمكن إدارة الوقت من الاستفادة منه لبناء مشروعات ضخمة، حيث تستطيع أن تتفق مع البنوك أو المستثمرين على تمويل المشاريع العقارية غالبا ما يتم الاستصناع في البنوك الإسلامية عن طريق الاستصناع الموازي حيث لا تبني هي ولا تستطيع وإنما تتفق مع المقاولين لنفيذ المشروع، طبقا للمواصفات المتفق عليها الوقف.

الطريقة السابعة: المرابحات

يمكن لإدارة الوقف أن تستثمر أموالها عن طريق المرابحات لشراء ما تحتاج إليه عن طريق المرابحة العادية والمرابحة للأمر بالشراء، كما تجر بها البنوك الإسلامية والتي تتم عبر خطوات أولها وعد بالشراء من إدارة الوقف وثانيها شراء البنك المبيع وتسلمه وحيازته، تم بيعه لإدارة الوقف بربح متفق عليه.

الطريقة الثامنة: سندات المقارضة وسندات الاستثمار

هذا النوع من السندات أجازها مجمع الفقه الإسلامي، وتستطيع إدارة الوقف أن تساهم في هذه السندات المشروعة باكتتاب فيها أو شراءها أولها تقوم هي بإصدارها.

الطريقة التاسعة: صكوك أخرى

لا تنحصر مشروعية الصكوك على المقارنة التي أجازها مجمع الفقه الإسلامي، بل يمكن ترتيب صكوك أخرى، مثل صكوك الإجارة التشغيلية أو التمويلية، وصكوك المشاركة الدائمة وغيرها.

الطريقة العاشرة: المشاريع الدقيقة (التمويل المصغر)

تعرف المشاريع الدقيقة بأنها تلك المشاريع الصغيرة التي تحتاج إلى استثمار بسيط لا تزيد قيمته عن 15 ألف دولار وهي موجهة أساسا إلى الفئات الفقيرة، ومن خلال هذه المشاريع يمكن إيجاد مصدر رزق وتوليد دخل كاف ومستمر للطبقات الفقيرة العاطلة.

الطريقة الحادية عشر: المشاريع الوقفية

أقامت الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، تجربة رائدة في مجال المشاريع الوقفية، حيث استطاعت أن تقيم عدد كبير من المشاريع الوقفية في مجالات مختلفة، وهذه المشاريع ذات كيان عملي وتنظيمي مستقل، حيث يمكن أن يكون المشروع عبارة عن مرفق عام، أو نظام لخدمات أو أنشطة عامة أو خدمية لفئة خاصة من المجتمع.

الطريقة الثانية عشر: الصناديق الوقفية

تعتبر الصناديق الوقفية من أهم الصيغ العصرية التي تهدف إلى تطوير العمل الوقفي من خلال ما تقدمه على شكل مشروعات تنموية.

المطلب الثاني: مشاكل الوقف في الجزائر والجهود المبذولة للنهوض به

تواجه عملية الاستثمار الوقفي الكثير من الصعوبات والعراقيل.

الفرع الأول: معيقات استثمار وتنمية الوقف في الجزائر:

يواجه الاستثمار الوقفي في الجزائر عدة صعوبات نذكر منها ما يلي[1]:

- صعوبة حصر الممتلكات الوقفية ذلك أن جزء من هذه الأوقاف قد ضم من عهد الاحتلال الفرنسي إلى أملاك الدولة أو الخواص في ظل غياب الوثائق، الأمر الذي جعل عملية استرجاع الأوقاف مسألة صعبة من جهة، ثم إن بعض من هذه الممتلكات قد سخر لأغراض أخرى لمدة طويلة ليجعل من صعوبة إيجاد أماكن ملائمة لتحقيق تلك الأغراض.
- إن جزءا كبيرا من هذه الأوقاف أمم في إطار الثورة الزراعية في عام 1981، وعلى الرغم من التراجع عن مبدأ التأميم فإن عملية الاسترجاع تتطلب وقتا طويلا يؤدي إلى تدهور هذه الأراضي، فضلا عن عدم وضوح طرائق وصيغ استثمار الأراضي الزراعية بما يتلاءم مع منطق الشريعة من جهة والأعراف الزراعية الجزائرية من جهة ثانية.

[1] سمير دهليسي، أعمر سعيد شعبان، **الوقف في الجزائر ومتطلبات تفعيل دوره التنموي**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد1، 2020، ص 217.

- إن الهيئة القائمة على إدارة الأوقاف غير مدعومة بهيكل واضح الاختصاص، كما أن تكوين لجنة الأوقاف متروكة لتقدير الوزير المختص، سواء تعلق الأمر بتشكيلها أو بمهامها ومثل هذا الوضع حتى وإن كان ظاهريا يعبر عن مرونة في التسيير إلا أنه لا يخلو من مخاطر المزاجية، خاصة في بلد لا ينعم بالاستقرار الحكومي من جهة ويعاني من ضعف التجربة في إدارة الأوقاف من جهة ثانية.
- إن ممتلكات الأوقاف الحالية صعبة الاستغلال ذلك إن عدد كبيرا منها هو محل نزاع بين إدارة الوقف وجهات أخرى.
- ضعف الادخار المحلي وغياب الثقافة الاستثمارية لدى المجتمع الجزائري، الأمر الذي يجعل البحث عن التحولات لصالح استغلال ممتلكات الوقف يصطم بمثل هذه الحقيقة، خاصة في ظل حداثة سوق مالية لم تضع في حسابها التعامل بأوراق مالية من غير ذلك المتعامل في الأسواق الجزائرية.
- افتقار المنظومة البنكية الجزائرية إلى بنوك إسلامية تجعل من أولوياتها واهتماماتها استثمار أموالها في مجال الأوقاف، فالجزائر تعرف بنكين إسلاميين محدودي الاستثمار.
- وبالنظر إلى التعقيد المتزايد الذي تتسم به الحياة المعاصرة فإنه يتعذر على مؤسسة الوقف القيام بدور تنموي فعال في غياب آلية تحول الأصول الموقوفة إلى ثورة مجمدة خاضعة لعملية تجرد رأس المال، وقادرة على تعزيز البنية الإنتاجية للأمة ولعل الخروج من هذا الإشكال يبرز الحاجة إلى آلية جديدة تمكن من ممارسة الوقف طبقا لصورته التي أقرها الشرع الحنيف، وتخدم في ذات الوقت أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وقد يتسنى ذلك من خلال نظر أهل العلم من فقهاء الأمة في هذه المسألة[1].

الفرع الثاني: الجهودات المبذولة للنهوض بالوقف[2]

على هذا الأساس فإن الجهود الوزارة للنهوض بالأوقاف قد مرت بمراحل عدة نذكر من بينها:

- **حصر الأملاك الوقفية:** قامت الوزارة بعملية حصر الأملاك الوقفية على مستوى الوطني وذلك بإعداد جرد من خلال إنشاء بطافة وطنية وسجلات الجرد للأملاك الوقفية المستغلة وكذلك بالنسبة للمساجد والمدارس القرآنية.
- **البحث عن الأملاك الوقفية:** لقد تمكنت الوزارة من خلال عملية البحث عن الأملاك الوقفية التي شرعت فيها منذ مدة من اكتشاف واسترجاع وتسوية الكثير منها، وإن حجم الأوقاف يفوق بكثير حجم الأملاك المعروفة التي تسهر على تسييرها دائرتها الوزارية.
- **تحيين قيمة إيجار الأملاك الوقفية:** فقد شرعت الوزارة في مراجعة قيم لإيجار الأملاك الوقفية مع محاولة تطبيق إيجار المثل (السوق) عند الإمكان.

---

[1] عجيلة محمد، عبد النبي مصطفى، بن نوي مصطفى، **استثمار الأوقاف وضوابطه الشرعية مع إشارة لحالة الجزائر**، مداخلة معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، ص 09.

[2] إبراهيم لجلط، ليلى أولاد إبراهيم، نور الدين كروش، **آليات النهوض بالوقف كدعامة لتحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر**، دراسة تجارب دولية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة غرداية وتيسمسيلت، الجزائر، العدد1، مارس 2020، ص 503.

- **التسويقة القانونية للأملاك الوقفية:** تعتبر التسوية القانونية للأملاك الوقفية المرحلة الحاسمة التي تسبق عملية الاستثمار الوقفي حيث لا يمكن لنا الدخول في هذه المرحلة دون الحصول على عقود وسندات رسمية للأراضي الوقفية الصالحة للبناء.
- **ترقية أساليب التسيير المالي والإداري:** وقد عملت الوزارة على تحقيق هذا الهدف من خلال إعداد المذكرات والتعليمات في مجال التسيير المالي والإداري، ولاسيما:
- تسيير الإيجار وكل المسائل المرتبطة به؛
- إعداد الملفات للأملاك الوقفية وتوحيد الوثائق الخاصة بتسييرها؛
- ضبط الوضعية المالية من خلال التقارير المالية الثلاثية.

المطلب الثالث: المشاريع الوقفية وتصنيفاتها في الجزائر

الفرع الأول: المشاريع الوقفية بالجزائر[1]

1. مشروع شركة طاكسي وقف (نقليات الوقف) ولاية الجزائر:

انطلقت شركة طاكسي وقف بالعاصمة بمساهمة من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبنك البركة الجزائرية برأس مال قدره: 33976000 تمتلك 30 سيارة سمح هذا المشروع بتشغيل 36 مواطنا والدراسة جارية بغرض توسعه لولايات أخرى.

2. مشاريع استثمارية بسيدي يحي ولاية الجزائر:

تتمثل في إنجاز مراكز تجارية وإدارية على أرض وقفية ممولة كلها من طرف مستثمرين خواص بصيغة الامتياز (Concession) مقابل مبالغ مالية قدرها الخبير العقاري المعتمد المختص.

3. مشروع استثماري بحي الكرام (مكايسي) ولاية الجزائر:

يعتبر نموذجا للاستثمار الوقفي، لما تميز به من مرافق اجتماعية وخدمات تتمثل في: مسجد، 150 سكن، 170 محلا تجاريا، عيادة متعددة التخصصات، فندق، بنك، دار الأيتام، زيادة المساحات الخضراء.

4. مشروع بناء مركز تجاري وثقافي بوهران:

يتم تمويله من طرف مستثمر خاص على أرض وقفية، ويشتمل المشروع على مرش به أربعين غرفة – مركز تجاري– مركز ثقافي إسلامي– موقف للسيارات.

[1] عبد الرحمان بوسعيد ، مرجع سبق ذكره، ص 165.

5. مشروع بناء 42 محلا تجاريا بولاية تيارت:

يدخل هذا المشروع في إطار عملية استغلال الجيوب العقارية الواقعة بالمحيط العمراني بكل الولايات ولصالح فئة الشباب، وقد تم تمويله من صندوق الأوقاف.

6. وقفية القدس:

هو مشروع تجاري سكني سينجز على مساحة 3500 متر مربع، في قلب العاصمة الجزائرية، وستخصص مداخيل إيجار هذه المحلات والسكنات لصالح القدس وفلسطين وكانت الجزائر أول بلد عربي وإسلامي يستجيب لوقفية القدس، مثلما كانت سباقة في ثورتها، وسباقة في إعلان الدولة الفلسطينية على أراضيها في 1988 ونتمنى أن تستجيب دولة عربية وإسلامية أخرى.

الفرع الثاني: التصنيفات

الجدول رقم (01): إحصاء تفصيلي للأملاك الوقفية إلى غاية 31 ديسمبر 2013.

نوع الملك	العدد
محلات تجارية	1450
مرشات وحمامات	615
سكنات وظيفية	5392
سكنات عامة	1394
أراضي فلاحية	599
أراضي بور	191
أراضي مبنية	644
مراتب	35
مستودعات ومخازن	21
بساتين	116
مدارس قرآنية	07
مكتبات	07
مكاتب	33
أملاك أخرى	99
المجموع	10603

المصدر: الإحصاء مقدمة من طرف وزارة الشون الدينة والأوقاف لسنة 2016.

كما أشارت حصيلة نشاطات الوزارة برسم سنة 2020 إلى تسجيل زيادة في عدد الأوقاف بـ 165 ملك في إطار عملية التسوية القانونية لملف الأماكن الوقفية بالجزائر أتصل إلى 11451 ملك، وأن الوزارة لم تذكر أصناف هذه الأملاك الوقفية في أي مجال أو نشاط تندرج فيه مما صعب على الباحثين التعليق على هذه الإحصائية الأخيرة لسنة 2020.

وبالرجوع إلى حصيلة الأملاك الوقفية في الجزائر كما هو مبين في الجدول نلاحظ أن هذه المشاريع الاستثمارية الوقفية بالجزائر تستهدف تشغيل العاطلين عن العمل وهو ما يؤكد مساهمة الوقف في استهداف التقليل من البطالة في الجزائر.

خلاصة الفصل الثاني:

ختاما لما سبق يتبين لنا أن الوقف يعتبر أحد روافد تحقيق القيمة خاصة في التحولات والتغيرات الاقتصادية التي تمر بها الجزائر، لكن لا يزال الوقف يعاني من بعض التحديات والعراقيل نتيجة للممارسات الخاطئة من قبل العاملين عليه أو من قبل الأطراف الذين استغلوه لتحقيق مصالحهم الشخصية، ولكن لا يمكن انكار الدور الفعال الذي ساهم به الوقف في محاربة البطالة، من خلال مجهودات مبذولة بشكل ملحوظ من خلال النهوض بالمؤسسة الوقفية وتنويع آفاقها، من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة والتقليل من الأزمات بالأخص أزمة البطالة.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر السياسة المالية الإسلامية أهم وسائل الدولة الرئيسية المتدخلة في النشاط الاقتصادي فالدولة تعتمد على أدوات السياسة المالية للقيام بمختلف وظائفها المالية والاقتصادية، فالسياسة المالية تعد تنظيم مالي مستقيم وهي جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي.

وقد تمحور بحثنا حول الإشكالية كيف تساهم الأوقاف كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية في علاج ظاهرة الركود الاقتصادي (الركود التضخمي)؟

تلعب الأوقاف دور مهم في زيادة عرض فرص العمل من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من إعداد اليد العاملة بفضل إنشاء العديد من المؤسسات والمشاريع التي تتطلب يد عاملة جديدة.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** السياسة المالية الإسلامية هي تنظيم مالي تعتمد عليه الدولة في تخطيط الإنفاق العام وتوفير وسائل تمويلية وإيراداتها تتمثل في النفقات العامة والإيرادات العامة ← **فرضية صحيحة**

التفسير:

السياسة المالية الإسلامية هي تنظيم مالي وهي أحد فروع السياسة الشرعية، علما بأن الدولة تعتمد على أدوات السياسة المالية الإسلامية على الأدوات المتمثلة في الإيرادات العامة وهي المصادر التمويلية، ونفقات عامة وهي المصارف التي تغطي مصالح الدولة.

- **الفرضية الثانية:** التضخم الركودي هو ارتفاع الشديد في الأسعار المتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة مع التباطؤ في النمو الاقتصادي ← **فرضية صحيحة**

التفسير:

- التضخم الركودي هو تعبير يستخدم في الاقتصاد الكلي لوصف المرحلة التي يشترك تواجد خصائص التضخم الاقتصادي مع الركود الاقتصادي والبطالة والانكماش وهو الحالة التي تتحقق فيها بعض سمات التضخم الأساسية وسمات أخرى من الركود والتي تتمثل بانخفاض حجم الإنتاج والنشاطات، انخفاض الاستثمار، انخفاض درجة استخدام الموارد، اتساع البطالة.
- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة عكسية بين التضخم والبطالة وارتفاع معدلات البطالة في الجزائر ← **فرضية صحيحة**

التفسير:

هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم عندما يكون معدل البطالة مرتفع يكون معدل التضخم منخفض وهذا ما وضحه منحنى فيلبس ومعدلات البطالة في الجزائر تعرف تطور ملحوظ وبوتيرة كبيرة ومثال على ذلك فترة جائحة كورونا التي أصبح فيها معدل البطالة في أعلى مستوياته.

- **الفرضية الرابعة:** يعتبر الوقف من أدوات السياسة المالية الإسلامية التي تساهم بفاعلية في التقليل من البطالة كمظهر من مظاهر التضخم الركودي في الجزائر ← **فرضية صحيحة**

التفسير:

وذلك من خلال تقديم التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية وتوفير فرص عمل جديدة.

نتائج الدراسة:

- للسياسة المالية الإسلامية مكانة هامة في الاقتصاد فهي تعتبر أحد أهم أدوات الدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي؛
- أهمية أدوات السياسة المالية الإسلامية المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة التي من خلالها تستطيع تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتخطي التعقبات التي تواجه اقتصاديات الشعوب الإسلامية؛
- تتسم الأدوار الوظيفية للأموال الوقفية في الجزائر في الحد من البطالة وهي تعبير واضح عن أحد أهم مظاهر الركود التضخمي بالمحدودية وقلة المردودية وذلك راجع للمشاكل والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة الوقفية في الجزائر.

مقترحات الدراسة:

- دراسة المواضيع المالية في الاقتصاد الإسلامي، دور الوقف في تحقيق التنمية وعلاج الازمات الاقتصادية؛
- وجوب اهتمام الدولة بمحاربة أزمة الركود التضخمي بالاعتماد على أدوات السياسة المالية الإسلامية وذلك بتوحيد جهودها؛
- تشجيع الأبحاث العلمية المتعلقة بالسياسة المالية الإسلامية؛
- ضرورة العمل بضوابط الاقتصاد الإسلامي في الواقع؛
- البحث في السياسات المكملة للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي؛
- إقامة ملتقيات ومؤتمرات لتأكيد مدى فعالية الأدوات الخاصة بالسياسة المالية في الاقتصاد في التصدي لمشكلات والاختلالات الاقتصادية.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تصلح لدراسات أكاديمية كمذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية وهي كالآتي:

1. السياسة المالية الإسلامية كبديل لإنعاش الإقتصاد الوطني.
2. السياسة المالية في الجزائر وعلاقتها بالتضخم خلال فترة 2022.
3. الإيرادات المالية الإسلامية ودورها في تنظيم المشاريع التنموية.

قائمة المراجع

أولا- المصادر:

أ- القرآن الكريم:

ب- المعاجم:

1- شوقي ضيف، المعجم الوسيط اللغة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة، 2005.

ثانيا- المراجع:

أ- الكتب:

1- إبراهيم محمد قطب، السياسة المالية للرسول الهيئة المصرية العامة، بدون طبعة، 1998.

2- إبراهيم محمد قطب، السياسة المالية لعمر بن الخطاب الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، بدون طبعة، 1984.

3- أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم إبن منصور، لسان العرب، دار صار، بيروت، 1956.

4- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة العلمية الدولية، عمان، الطبعة الأولى،

5- أحمد عبد العزيز المزيني، الموارد المالية في الإسلام، الناشر دار السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى، 1994.

6- أحمد محمد عبد العظيم الجمل، البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.

7- برهان الدين إبراهيم بن موسى الطرابلسي الحنيفي، الإسعاف في أحكام الأوقاف، دار الفاروق، الطبعة الأولى، 2005.

8- خالد واصف، حسن أحمد، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، بدون طبعة، عمان، 1999.

9- رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة عالم المعرفة، الكويت، بدون طبعة، 1998.

10- زكي أمين هجير عدنان، اتجاهات النظام النقدي الدولي في التكيف والتمويل والإصلاح، جامعة بغداد، بدون طبعة، 1990.

11- زين بن محمد الرماني، البطالة العمالة والعمارة من منظور الإقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طريق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.

12- عبد العظيم حمدي، السياسة المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإقتصادي، دار الجامعة للنشر، مصر، بدون طبعة، 2007.

13- عيسى أيوب الباروني، الرقابة المالية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، منشورات الدعوة الإسلامية العالمية، الطبعة الأولى، 1986.

14- محمد نجاة الله صديقي، درس علم القضاء الإسلامي المالية العامة، مركز النشر العلمي، الطبعة الأولى، جدة، 2007.

15- محمود عوف الكفراوي، السياسة المالية النقدية في ظل الإقتصاد الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، الطبعة الثانية، 2006.

16- محمود عوف الكفراوي، بحوث في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة، جامعة الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2000.

17- مندر قحف، السياسة الإقتصادية في إطار النظام الإسلامي، الطبعة الثانية، جدة، شركة المدينة المنورة، 2001.

18- مهدي محمود أحمد، نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدولة والمجتمعات الإسلامية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 2003.

19- موفق الدين أبى عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المعز، دار الكتاب العربي، بيروت، الجزء 8، 1972.

20- وهبة الزحيلي، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، 1995.

21- ياسين محمد أحمد غادي، الأموال والأملاك العامة في الإسلام وحكم الاعتداء عليها للتكنولوجيا والكومبيوتر، الطبعة الأولى، 1994.

ب- الأطروحات والمذكرات:

- **الأطروحات:**

1- أحمد قداري، سياسة إدارة الأزمات الاقتصادية دراسة تقييمية للطور الوظيفي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2019/2016.

2- سماح غانم عبد الكريم، التضخم الركودي في الاقتصاد السوري وأسبابه ونتائجه دراسة تحليلية، دراسة معدة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق.

3- سومية شاهيناز، الأثر الديناميكي الاقتصادي على البطالة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجلالي لياس، 2017/2016.

4- صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة في الاقتصاد الاسلامي، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل، 2014/2013.

5- عز الدين شرون، مساهمة نحو تفعيل دور الوقف في التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

6- فؤاد طوهارة، السياسة المالية في الدولة العباسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الاسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2017/2016.

7- كوثر زياد، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تنظيم العمل، جامعة العربي بن مهيدي، 2018/2017.

8- نوة بن يوسف، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

- **المذكرات:**

1- أسماء بلعربي، واقع سياسة الإدماج لدى خريجي الجامعة الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الماجستير، تخصص علم الاجتماع والتنظيم، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

2- أسماء حدة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2016/2015.

3- أنور عمر الحرف، مشكلة البطالة من منظور الفكر الإسلامي، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في الفكر الإسلامي المعاصر، جامعة بيروت الإسلامية، 2014.

4- دلال بين طبي، وظائف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي- دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004/2003.

5- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009.

6- عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

7- عبد الصمد معين سرداح، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في محاربة الفقر (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

8- عبد الرحمان بوسعيد، الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار المدرسة الدكتورية الدين والمجتمع، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة، جامعة وهران، 2012/2011.

9- عثمان صبري عثمان عوض، الجزية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم دراسة تاريخية، أطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، 2009.

10- فاتن علي منصور، البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير، تخصص السكان والتنمية، جامعة تشرين، 2014.

11- محمد دمان ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008/2007.

ج- المجلات والدوريات:

1- ابراهيم لجلط، ليلى أولاد ابراهيم، نور الدين كروش، آليات النهوض بالوقف كدعامة لتحقيق تنمية اقتصادية في الجزائر، دراسة تجارب دولية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة غرداية وتيسمسيلت، الجزائر، العدد1، مارس 2020، ص 503.

2- أحمد ياسين عبد، السياسة المالية الإسلامية وأثرها في معالجة التضخم الركودي، مجلة الجامعة العربية، العدد37، بدون سنة.

3- جمال الدين سلامة، سياسة ترشيد النفقات العامة بالإسلام والتخفيف من العجز الموازي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد01، أفريل، 2009.

4- حمدان الكبيسي عبد المجيد، مضمون الفي في المهج الاقتصادي الإسلامي، مجلة العرب، العدد02، أكتوبر 2000.

5- حمزة ضيوفي، جيلالي بوزكري، فاعلية أدوات السياسة المالية من منظور الإسلامي في علاج المشاكل الاقتصادية، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، العدد01، جانفي 2016.

6- حورية بن حمزة، فاطمة غاني، التأصيل النظري للبطالة وآليات الحد من تفاقمها في الجزائر، مجلة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، العدد01، جوان 2021.

7- رابح خوني، حميد خزري، التأصيل النظري لظاهرة الركود التضخمي في الأدبيات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة بسكرة، العدد02.

8- رفيقة وراد، دور المؤسسة الوقفية في تحسين التنمية المحلية، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، العدد 02، 2018.

9- سفيان شبيرة، دوافع وتبعات مصادر الإدارة الاستعمارية للأملاك الوقفية في الجزائر، مجلة علوم الإنسانية والمجتمع، غليزان، الجزائر، العدد10، 2019.

10- سفيان كوديد، الدور التكاملي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة إشارة إلى واقع الأوقاف في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عين تموشنت، العدد13، 2015.

11- سلمان نصر، وسائل الحصول على المال وطرق اكتسابه ومظاهر وسطية الإعلام فيه، دراسة مقاصدية في ضوء الكتاب والتنمية، مجلة الأمير عبد القادر، العلوم الإسلامية، العدد03، 15 ديسمبر.

12- سمير دهليسي، اعمر سعيد شعبان، الوقف في الجزائر ومتطلبات تفعيل دور التنموية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد01، 2020.

13- صارة دالية، فارس مسدور، أهمية الاستثمار الوقفي ودوره في التخفيض من مشكلة البطالة، مجلة الاقتصاد الجديد، البليدة، العدد19، 2018.

14- صارة شريفي، حداد محمد، دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر، العدد12، ديسمبر 2018.

15- صالح الدين بولعراس، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا، الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد02، سبتمبر 2020.

16- صبرينة كردودي، تمويل حجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي (التوظيف- القروض)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد31، جوان 2013.

17- طارق طراد، علة مراد، مبررات الاهتمام بالأملاك الوقفية في الجزائر من الاحتلال إلى الاستقلال، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد29، ديسمبر 2016.

18- عبد الرحمان نجار، أثر الضوابط والقيم على سلوك المستهلك في الاقتصاد الاسلامي، مجلة الأحياء، كلية العلوم الانسانية، جامعة باتنة، العدد28، جانفي 2021.

19- عبد الرحيم موفق، السياسة المالية في العهد النبوي محدداتها ومقاصدها، مجلة الممتلكات في اقتصاد التنمية والقانون، كلية الأدب والعلوم الانسانية، جامعة بن عبد الله فارس.

20- عبد الرزاق درغام، عيسى شعيشع، منهج القرآن في علاج البطالة، مجلة أصول الدين، الجامعة الأسرية الإسلامية، العدد03.

21- عبد الكامل خالدي، يخلف جمال الدين، التجربة الجزائرية في محاربة آفات البطالة وتأثيرها على الأمن الاجتماعي، مجلة البدر، جامعة بشار، العدد10، 2018.

22- علي عيسى، الموارد المالية عند الموحدين وانعكاساتها على المجتمع والدولة (514- 668)، مجلة البحوث والدراسات، العدد01، 2021.

23- عمار بريق، رحمة بريق، الدور التنموي للمؤسسات الوقفية بالجزائر، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة باجي مختار عنابة، العدد03، 2020.

24- العيد صوفان، الدور التنموي للمؤسسة الوقفية بالجزائر، دراسة حالة تقييمية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة جيجل 2001.

25- عيسى خليفي، النفقات العامة للدولة في الاقتصاد، مقالات في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر دون سنة.

26- عيسى خليفي، الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، مجلة محمد خيضر، بسكرة، العدد02، 30 ديسمبر 2009.

27- عيسى رحيمي، عادل فرقاد، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، العدد68.

28- فارس مسدور، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف، مجلو أوقاف، العدد15، نوفمبر2008.

29- فايزة يوب، سياسة الاصدار كآلية للتمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة تلمسان، العدد13، 2019.

30- فيروز عريب، محمد سحنون، دور الاقتصاد الاسلامي في ترشيد النفقات العامة تجربة ماليزيا، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد3، ديسمبر 2020.

31- قصي مساهر محمد، خطر التضخم وآثاره غي المجالات المالية في صورة الشريعة الاسلامية، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، العدد63.

32- مجدى علي محمد عبد، أثر الدوافع العقلية والاخلاقية في تحقيق الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصاد الاسلامي، المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، جامعة آل النسيب، عمادة البحث العلمي، الأردن، العدد01، 2010.

33- محمد الأمين بوحلوفة، سفيان شبيرة، انتهاكات الاستعمار الفرنسي للمؤسسات الوقفية في الجزائر، قراءة تاريخية، مجلة البحوث في العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، العدد01، 2019.

34- محمد عجيلة، مصطفى بن نوى، مصطفى عبد النبي، استثمار الأوقاف وضوابطه الشرعية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد12، 2011.

35- محمد الحكم بن عود، مسألة الوقف في الجزائر، أثناء الاحتلال الفرنسي، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد13.

36- مراد صاولي، عبد الحميد فارس، محددات البطالة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، العدد01، 2019.

37- موسى كاسحي، رقية دربال، أزمة فيروس كورونا وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث، جامعة الجلفة، العدد01، 2021.

38- نادية العقون، الركود التضخمي في الجزائر، دراسة اقتصادية تحليلية (1980- 2019)، العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، العدد01، جوان 2021.

39- نادية قويقع، البطالة في الجزائر، الواقع والتحديات، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر، العدد01، 2012.

40- هجيرة حمدني، النظرة حول تاريخ الأوقاف في الجزائر، مجلة كلية التربية الإسلامية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 32ن الجزائر، 2017.

41- هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984- 2010، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد8، ديسمبر 2014.

42- يونس شعيب، الرقابة المالية كآلية لترقية الإنفاق العام في الاقتصاد الاسلامي، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد13، 14 جوان 2018.

د. الملتقيات:

- **الملتقيات الدولية:**

- ابراهيم خربس، الإنتاج والتنمية رؤية اقتصادية إسلامية بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بعنوان الاقتصاد الإسلامي، الواقع والرهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23- 24/ 2010/02.
- عيسى حجاب ، وسيلة السبتي، دور مؤسسة الأوقاف في توفير فرص التوظيف المتنامية وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15 و16 نوفمبر 2011.
- فاطمة الزهراء عراب، فتيحة علالي، خصوصية السياسة المالية في معالجة عجز الميزانية في الاقتصاد الإسلامي، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، واقع ورهانات المستقبل، جامعة بشار وورقلة، 23- 24/02/ 2010.

- **المؤتمرات والندوات:**

- شعبان فهمي عبد العزيز، السياسة المالية ودورها في الاصلاح الاقتصادي الاسلامي، محاضرة مقدمة إلى مؤتمر التحديات المعاصرة للاقتصاد المصري، القاهرة، من 2 إلى 3 جويلية 1995.
- صالح صالحي، الحاجات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي، ندوة السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، المنصورة، دار الوفاء للنشر، 2001.
- محمد أحمداني ليل، أثر الاقتصاد في تطوير أحكام الوقف، ندوة الوقف الاسلامي، جامعة الإمارات العربية، 1997.